السوانح الجازمة فى التعاريف اللازمة لمؤلفها العلامة الوذعى
والفهامة الالمعى الشيخ محمد على بن المرحوم الشيخ
حسين مفتى المالكية سابقا بمكة المحمية غفر الله
لهما ونفعنا بعلومهما فى الدارين
آمين آمين

للمؤلف حفظه الله تعالى

امام التحقق انى أروم كرامة * من الفضل ان تبدى التأمل فى فعلى
وتصلح عيب العبد من بعد ساحبا * عليه ذيول الغض انى أخو جهل
ولكن طفيلى الكرام له القرى * وظنى بربى الخير يهدى الى السبل
فلا زلت ملجا الانام مسددا * عليك يفيض الخير مولاى ذو الفضل

ولما اطلع عليها بعض افاضل بخارى من نالت بحسن شمائله العليا فخار العالم العلامة والحبر البحر الفهامة ذو المكارم التى قام على كمالها البرهان الامام المحقق والفهامة المدقق الشيخ داملا آخون جان

قال حفظه الله وبلغه بمنه مناه

تأملت ما صافدت فيها مصادما * لقانون ميزان على مقتضى عقلى
براهين تحقيق تدل صراحة * على ان مبديها ترقى ذرى الفضل
بدا أمع تعريف لتصوير فضله * تمام حدودات من الجنس والفصل
طوالع انوار بدت من سماءها * مطالع انظار لعقل مع النقل
كأن اشارات ابن سينا مشيرة * الى انها منها كفرع من الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى نطق بفضله كل مخلوق من بريته والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وذريته امابعد فانى اطلعت على هذا المؤلف النضير فوجدته مع صغر حجمه عديم النظير ولما ظهر لى منه الانوار علمت اخلاص مؤلفه كما هو شأن الابرار فرفعت اكف الضراعة لمن يجيب الداعى قائلا احسن الله لى ولمؤلفه ولجميع المسلمين خير المساعى آمين قاله مصطفى بسيونى

﴿ لايجوز لاحد طبعه الا باذن مؤلفه ورضاه ﴾

﴿ طبع بالمطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية سنة ١٣٢٢ ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذى ارسل الرسول فهدى بأحسن التعريف وكرم النوع الانسانى على بقية مخلوقاته وشرفه بأصناف التشريف فميزه بخاصة ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وجعل منه سائر الانبياء المعصومين عن الاعراض المذمومة وقبائح الصفات والصلاة والسلام على سيدنا محمد المخصوص بجوامع الكلم وفصل الخطاب وعلى آله وصحبه الكرام وكل ناطق بالصواب ﴿ امابعد ﴾ فيقول خادم الطلبة بالديار الحرمية محمد على بن المرحوم الشيخ حسين الازهرى مفتى المالكية هذه نبذة لطيفة وتحقيقات شريفة جمعتها حين قراءتى شرح شيخ الاسلام على ايساغوجى لبعض الطلبة بالمسجد الحرام فيما يتعلق بالمعرف من الشروط والاقسام مما حققه العلماء الجهابذة الاعلام فى هذا المقام ورتبتها على مقدمة وفصلين وخاتمة ﴿ وسميتها ﴾ السوانح الجازمة فى التعاريف اللازمة اسأل الله القبول والنفع وبلوغ المأمول انه جواد كريم رؤف رحيم ﴿ المقدمة ﴾ اعلم أن الكليات التى لها افراد بحسب نفس الأمر فى الذهن أو فى الخارج منحصرة فى خمسة انواع النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وذلك ان الكلى اذا نسب الى افراده المحققة فى نفس الأمر اما ان يكون عين حقيقة تلك الافراد أو جزء حقيقتها أو خارجا عنها الاول النوع والثانى ان كان تمام المشترك بين شئ منها وبين بعض آخر فهو الجنس والا فهو الفصل والثالث اما ان يختص بأفراد حقيقة واحدة وهو الخاصة أو لا يختص وهو العرض العام ويقال للثلاثة الاول ذاتيات ويقال للخارج بقسميه عرضى والذاتى هنا عبارة عما لا يكون خارجا عن الذات سواء كان عينها أو جزء منها فلا يرد ان الذاتى ما يكون منسوبا الى الذات والنوع عين الذات فكيف يقال له ذاتى وقد منعوا نسبة الشئ الى نفسه ويعرف الجنس بأنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق

(فى)

(CMES)

(بسم الله الرحمن الرحيم) وبه نستعين الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده سيدنا محمد وآله وصحبه وكل ناسج على منواله (أما بعد) فهذه تقييدات جمعتها على رسالتى السوانح الجازمة فى التعاريف اللازمة من تحقيقات الاستاذ الشيخ عبد الوهاب السندى ومن كتب المنطق المعتبرة جعلها الله نافعة بمنه وكرمه آمين (قوله والذاتى هنا عبارة عما لا يكون خارجا الخ) غرضه بهذا دفع الايراد الآتى فى قوله فلا يرد الخ وحاصله منع تحقق النسبة بجعل الياء جزء علم اصطلاحى لا ياء النسب كما هو فى قانون اللغة قال شارح المطالع على انه لو جعلت الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقرونة بالتشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا اه

(قوله وتعرف الخاصة الخ) قال الشيخ العطار الخاصة تنقسم الى حقيقية كالضحك للانسان ويقال لها مطلقة ان لم تقيد بشئ دون شئ واضافية وهى غير المطلقة التى تكون بالنسبة الى شئ دون شئ آخر كالمشى بالنسبة الى الانسان حالة كونه مقابلا للحجر فهو خاصة له لا مطلقا بل بالنظر الى الحجر والحق ان هذه من افراد الخاصة المعرفة هنا ولذلك قال بعض المحققين ان الماشى من حيث انه شامل لحقائق مختلفة من الانسان وغيره عرض عام ومن حيث انه مختص بحقيقة الحيوان خاصة له فالخاصة قد تكون للجنس العالى كالموجود لا فى موضوع للجوهر وللمتوسط كاللون للجسم وللنوع الاخير كالكاتب للانسان وقد تكون لازمة كذى الزوايا الثلاث للمثلث وقد تكون مفارقة كالماشى للحيوان وقد تكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك بالطبع للانسان وخاصة ببعض كالكاتب وقد تكون مفردة كالكاتب ومركبة كمنتصب القامة بادى البشرة وقد تكون بالقياس الى شئ لا توجد فيه وان لم تكن خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر اهـ بتصرف وحذف ومحصله ان للخاصة اربع تقاسيم اشار للاول بقوله

فى جواب ماهو وهو قريب ان كان هو الجواب عن الماهية وعن كل المشاركات كما انه هو الجواب عنها وعن البعض كالحيوان فانه الجواب عن السؤال بما الانسان والفرس والحمار والجمل الى غير ذلك كما انه هو الجواب عن السؤال بما الانسان والفرس مثلا وبعيدان كان هو الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتها فقط كالجسم النامى فانه الجواب عن السؤال بما الانسان والشجر لا عن السؤال بما الانسان ونحو الفرس من كل ماشارك الانسان فى الحيوانية ويعرف النوع بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ماهو كالانسان فانه الجواب عن السؤال بما زيد وعمرو وبكر وخالد وقد يقال النوع على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو كالحيوان فانه نوع بهذا التفسير لان الجنس وهو الجسم النامى يقال عليه وعلى غيره من النباتات ويخص هذا النوع باسم الاضافى فان نوعيته بالاضافة لما فوقه كما يخص الاول باسم الحقيقى لان نوعيته بالنظر لحقيقته الواحدة فى افراده ويعرف الفصل بأنه المقول على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو قريب ان ميز النوع عن مشاركه فى الجنس القريب كالناطق المميز للانسان عن مشاركه فى الحيوانية وبعيدان ميزه عن مشاركه فى الجنس البعيد كالحساس المميز للانسان عن مشاركه فى الجسم النامى وتعرف الخاصة (١) بالخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط ويعرف العرض العام بالخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل من الخاصة والعرض العام ينقسم الى ثلاثة عشر صورة أما الخاصة فلانها اما لازمة تحيل العقول انفكاكها عن افرادها او غير لازمة لا تحيل العقول انفكاكها عنها واللازمة ولا تكون الا شاملة اى محمولة على كل واحد من الافراد التى هى خاصة لها اما لازمة لوجود افرادها كالمخلوقية للممكنات فقد قام البرهان على ان لا ممكن موجود فى الخارج الا وهو مخلوق او لماهية أفرادها اما بواسطة وهى ما افتقر العلم بلزومها الى العلم بثالث غير اللازم والملزوم كالحدوث بالنسبة للعالم واما بغير واسطة وهى ما ليس كذلك وهو اللازم البين المنقسم الى ذهنى يلزم فيه من تصور الملزوم فقط العلم باللازم كالضاحك بالقوة بالنسبة للانسان وغير ذهنى يحتاج العلم باللزوم فيه الى تصور اللازم مع تصور الملزوم كمغايرة الانسان لما عداه فهذه ثلاثة وغير اللازمة اما شاملة او غير شاملة وكل منهما اما دائم لا يزول كبعض ألوان الحيوانات التى لها ألوان لا تفارقها بالنسبة لما يختص به منها واما زائل مفارق اما ببطء وعسر كالشباب او بسرعة وسهولة كحمرة الخجل او ببطء وسهولة كبعض الامراض المتطاولة غير الحادة الخاصة بالانسان عادة فانها سهلة المعاناة للزوال لا عسر على الطبيب فيها لكنها بطول مكثها او بسرعة وعسر كبعض الامراض الخاصة بالانسان عادة الحادة التى لا تطول بل تعجل برء أو هلاكا ومعاناتها للازالة من أعسر الاشياء فهذه عشرة حاصلة من ضرب اثنين فى خمسة تضم الى الثلاثة المذكورة وأما العرض العام فهو أيضا اما لازم أو غير لازم واللازم لا يكون الا شاملا اما لازم لوجود افراده كالمخلوقية للحيوان أو لماهية افراده اما بواسطة كالحدوث بالنسبة للانسان واما بغير واسطة كالتنفس بالقوة بالنسبة للانسان ومغايرة الانسان للفرس فهذه ثلاثة وغير اللازم اما شامل أو غير شامل وكل

قد تكون للجنس الخ والثانى وهو الذى ذكرته فى الاصل بقوله وقد تكون لازمة الخ والثالث بقوله وقد تكون مفردة الخ والرابع بقوله وقد تكون بالقياس الى شئ الخ والظاهر جريان مثل هذه التقاسيم فى العرض العام فليتأمل

منهما اما دائم لايزول كبعض ألوان بعض الحيوانات التى لها ألوان لاتفارقها العامة لنوعين أو أكثر واما زائل مفارق اما ببطء وعسر كسواد الشعر بالنسبة للانسان أو بسرعة وسهولة كالحركة بالنسبة للانسان أو ببطء وسهولة كبعض الامراض المتطاولة غير الحادة العامة للانسان ولغيره من الحيوانات أو بسرعة وعسر كبعض الامراض الحادة التى لاتطول العامة للانسان وغيره من الحيوانات فهذه عشرة تضم الى الثلاثة المذكورة والحاصل ان الماهيات حقيقية كانت كالانسان أو اعتبارية كالعنقاء لما كان الاطلاع على ذاتياتها صعبا اما الحقيقية فمطلقا واما الاعتبارية فبالنظر الى غير المعتبر نظروا فى الآثار الفائضة عنها واختاروا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستبتع العام جنسا والخاص فصلا حيث علم فان لم يعلم ذاتيتهما وتابعيتهما عرضا ما وخاصة واعتبروا هذه الاربعة فى التعريفات على خلاف فى العرض العام سيتضح لك ان شاء الله تعالى وأما النوع فغير معتبر فى التعريفات عندهم مطلقا فذكره فى مباحث الكليات استطرادى اتفاقا وتعريف الصنف بالنوع وان كان شائعا كقولك الرومى انسان فى بلاد الروم هو تعريف اسمى لماهية اعتبارية وذكر النوع فيه انما هو من حيث انه جنس اسمى لا من حيث انه نوع حقيقى فصح الحكم بعدم اعتبار النوع فى التعريف مطلقا ان قلت علم مما ذكر الفرق بين الخاصة والفصل بحسب المفهوم ولم يعلم الفرق بينهما بحسب الذات قلت اما عقلا فما أشار له العلامة بن الحاجب فى الفرق بين الذاتى والعرضى بقوله والذاتى مالايتصور فهم الذات قبل فهمه كاللونية للسواد والجسمية للانسان ومن ثم لم يكن لشئ حدان ذاتيان واما حسا فله طريقان أحدهما الوضع والآخر الاعتبار اما الوضع فالمراد به أنه اذا ثبت فى لفظ أنه وضع لمفهوم فما احتوى عليه ذلك المفهوم من الأجزاء العقلية ذاتى له وماسواه عرضى سواء كان الوضع لغويا او عرفيا أو شرعيا فاللغوى كالانسان مثلا ثبت بنقل أهل اللغة انه وضع لمفهوم هو الحيوان الناطق فنعلم ان كلا من هذين ذاتى له وماسواهما من الضاحك والكاتب ونحوهما عرضى له لخروجهما عما وضع له اللفظ والشرعى كالايمان مثلا ثبت عند اهل الشرع أنه وضع للتصديق بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فنعلم أن ذلك ذاتى له وماسواه من كون الايمان عاصما ومنجيا من الخلود فى النار ونحوهما عرضى والعرفى كالحال مثلا ثبت فى عرف النحو أنه موضوع للوصف الفضلة المبين للهيئة فنعلم ان كلا من الأجزاء ذاتى وماسواهما من كونه منصوبا او منكرا أو مفردا او جملة عرضى واما الاعتبارى فهو ان تنظر فى مفهوم شئ وتعتبره باعتبارات ثم تعزل عنها ماتراه قواما لذلك الشئ فيكون ذاتيا له ومابقى عرضى مثل ان تنظر فى الانسان الخارجى فتعتبر له من الاوصاف انه جسم وانه نام وانه حساس ومتحرك بالارادة وانه متفكر بالقوة وانه ضاحك وانه كاتب وانه متنفس وانه حادث ومتلون وممكن ومستقيم القامة الى غير ذلك ثم تعتبر ان الخمسة الاول قوام له وتمام ماهيته فهى ذاتية بخلاف غيرها فهو عرضى ان قلت قد تقرر ان الفصل القريب والخاصة لابد ان يكون كل منهما مختصا بالماهية التى هو فصل أو خاصة لها والناطق اما بمعنى مدرك الكليات واما بمعنى المتفكر بالقوة واما بمعنى المتكلم بالحروف والاصوات وهو بالمعنى الاول والثانى شامل للملائكة والجن وبالمعنى الثالث شامل لهما وللببغا وكذلك الضاحك غير مختص بماهية الانسان لما قيل ان الملائكة

والجن يضحكون ويكون أيضا وقد حكى ان النساس يضحك اذا رأى أو سمع مايتعجب منه فكيف يصح كون الاول فصلا قريبا والثانى خاصة ولو سلمنا ان الفصل القريب والخاصة لايجب أن يكون كل منهما مختصا بتلك الماهية لانسلم أن جعل الناطق فصلا للانسان والضاحك خاصة له أولى من جعل الاول جنسا له والثانى عرضا عاما له بل يجوز أن يجعل الحيوان فصلا والناطق جنسا فان كلا منهما مشترك بين ماهية الانسان وغيرها كما يجوز جعل الماشى خاصة والضاحك عرضا عاما لذلك قلت المراد بالناطق هنا مايجرى على الجنان اى القلب لامايجرى على اللسان والملك جوهر بسيط ذو حياة ونطق عقلى والجن حيوان هوائى ناطق مشف الجرم من شأنه أن يتشكل بأشكال مختلفة فهما من المجردات والجنان اى اللحم الصنوبرى انما يكون فى الماديات والبغا لايجرى على جنانه شئ كذا قيل وفيه نظر من وجوه ثلاثة أحدها أن مايجرى على الجنان هو الكلام النفسى وهو لايصح حمله على الانسان والفعل لابد من حمله على نوعه كما هو المقرر عندهم الا أن يقال ان الكلام على حذف مضاف اى صاحب مايجرى على الجنان ولاشك فى صحة الحمل حينئذ وثانيها أن مايجرى على الجنان الذى هو الكلام النفسى عرض فلايكون فصلا للانسان الذى هو جوهر فان فصل الجوهر جوهر عند المشائين والكلام ههنا على طورهم والتأويل المذكور لاينفع فان مفهوم صاحب مايجرى على الجنان عرض ايضا ليس بجوهر الا أن يحمل على الصورة النوعية الانسانية وثالثها ان الجن ليسوا من المجردات والحق كما فى شرح الزلفى وغيره ان المراد به ماهو مبدأ النطق والتكلم أو الادراك المخصوص الذى هو الصورة النوعية الانسانية اه وهذه الصورة جوهر عند المشائين ومحمول على الانسان فى مرتبة لابشرط شئ على ماحقق فى محله ولاتوجد فى غير الانسان ولعل هذا هو مراد بعض فضلاء الهند فى حاشيته على شرح التهذيب بقوله المراد من الناطق صاحب القوة الناطقية التى تنقش فيها المعانى وقوله المراد منه صاحب مبدء النطق والادراك وقوله المراد بالنطق مبدأ ادراك الكليات بدليل أنهم صرحوا بأن الجنس مأخوذ من المادة والفصل من الصورة وايضا قالوا ان فصل الجوهر لايكون عرضا فلو حمل على المفهوم العرضى لزم المخالفة فالمآل واحد والاختلاف فى التعبيرات ويؤيده قول العلامة صدر الدين الشيرازى فى شرح هداية الحكمة أنهم كثيرا مايعبرون فى الحدود عن الفصول بلوازمها كما فى قولهم فى حد الانسان الحيوان المدرك للكليات وكقول المعلم الاول فى حد الكم المتصل أنه الكم الذى يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة وفى حد الرطب أنه القابل للاشكال بالسهولة فقد عبروا بهذه الامور عن مباديها التى هى الفصول الحقيقية اه باختصار هذا ماحققه الاستاذ الشيخ عبد الوهاب السندى حفظه الله تعالى والمراد بالضحك عند المناطقة انفعال النفس عند ادراك الامور الغريبة لا المعنى اللغوى وهو انبساط الوجه وتكشف مقدم الاسنان من سرور النفس والمراد به هنا ما كان باقتضاء الطبع وضحك الملائكة والجن والنساس اتفاقى لاباقتضاء الطبع اما النساس فظاهر واما الملائكة والجن فلان التحقيق عند الحكماء أن حالهم لايقتضى ضحكا ولابكاء قال الغنيمى ومن يجعل ذلك باقتضاء الطبع ايضا عليه أن لايجعل الضحك من خواص الانسان أى لانه من العرض العام على هذا الرأى فافهم ثم اعلم أن القول بتركيب الماهية من الفصول والاجناس وجعلهما

(١)(قوله) اى لفظ معلوم للسامع الخ قال الاستاذ الشيخ عبد الوهاب السندى فيه نظر بوجهين اما الاول فلان موضوع المنطق هى المعقولات من حيث الايصال الى المجهولات قال فى السلم وموضوعه المعقولات من حيث الايصال الى التصور والتصديق وقال مولانا محمد حسن رح فى شرحه ذهب القدماء الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث الايصال الى المجهول وذهب المتأخرون الى ان موضوعه المعقولات التصورية والتصديقية مطلقا سواء كانت معقولات اولى أو ثانية أو ثالثة وهو الحق عندى بالنظر الدقيق اه ومن ذهب الى ان موضوعه الالفاظ فقد رد عليه المولوى عبد الحليم فى حاشيته على شرح السلم حيث قال ان بعض القدماء رأوا أن المنطق يقال فيه الحيوان جنس والناطق فصل وقولنا العالم متغير وكل متغير حادث قياس والمقدمة الاولى صغرى والثانية كبرى وهكذا فقهموا ان هذه الاسامى موضوعة بازاء الالفاظ فخيلوا ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث دلالتها على المعانى وأنت لا يذهب عليك ان القصد بالذات للمنطقيين الى المعانى والالفاظ تلاحظ بالتبع لتوقف الافادة والاستفادة عليها فالبحث

فى المنطق عنها وانما البحث عن المعقولات اه فالمعرف عندهم هو المعلوم الذى يحمل على الشئ لافادة تصوره لا اللفظ فتفسير ما يحمل باللفظ ليس على ما ينبغى الا ان يقال باطلاق المعرف على الالفاظ ايضا بطريق المجاز من قبيل تسمية الدال باسم المدلول واما الثانى فان المحمول فى قولنا الانسان هو الحيوان الناطق مفهوم هذا القول لا هذا اللفظ نفسه اذ لا يمكن ان يقال ماهية الانسان هو لفظ الحيوان الناطق وذلك ظاهر فلا يصح اسناد يحمل الى كلمة ما على هذا التقدير الا أن يقال بحذف المضاف ويقال معنى قوله ما يحمل على الشئ الخ لفظ يحمل مفهومه على الشئ لافادة تصوره أو يقال بالمجاز العقلى باسناد صفة المدلول للدال اه

ذاتيين لها هو اصطلاح الفلاسفة وعليه جرت المناطقة فى تقسيم الاجناس بالفصول وبه نهج أرباب الفنون كلها من غير نكير فيقولون هذا التعريف حد حقيقى او رسم الخ ومذهب المتكلمين وهو المعتمد أن الحقائق كلها متماثلة لا تختلف الا بالعرضيات والناطقية ونحوها من العوارض أفاده العطار عن اليوسى

﴿ الفصل الاول ﴾ فى المعرف الحقيقى وشروطه واقسامه وفيه ثلاثة مباحث (المبحث الاول) فى بيان حقيقة المعرف ويسمى قولا شارحا لان القول هو المركب وشأن المعرف التركيب وهو شارح للماهية ويسمى تعريفا للتعريف المخاطب بالماهية ويسمى عند الاصوليين وأهل العربية حدا قال السيد السند واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين اه ومعرف الشئ ما يحمل عليه لافادة تصوره اى لفظ (١) معلوم للسامع من قبل يؤتى به محمولا على المعرف بالفتح لحصول التصديق بثبوت المعرف بالكسر للمعرف بالفتح ولتصور الموضوع اى المعرف بالفتح بعنوان المحمول اى المعرف بالكسر بسبب تصور اتصاف ذلك المعرف بالكسر بصفة ينطبق عليها المعرف بالفتح انطباقا بالذات كما فى تصور المعرف بالكنه او بالعرض كما فى تصوره بالوجه فكل من التصديق بثبوت المعرف للمعرف وتصور الثانى بعنوان الاول حاصل حين التعريف ضرورة ان المعرف بالكسر مرآة للاحظة المعرف بالفتح لكن المقصود بالذات من التعريف هو الثانى فقط والاول حاصل غير مقصود فان (٢) القصد الواحد فى الحالة الواحدة لا يمكن ان يتعلق بالذات (بأمرين)

تصوره أو يقال بالمجاز العقلى باسناد صفة المدلول للدال اه (٢)(قوله) فان القصد الواحد الخ قال الاستاذ توضيحه أن ههنا قصدا واحدا بالذات وهو قد تعلق بالتصور فلا يتعلق بالتصديق لان القصد الواحد الخ ولا قصد بالذات ههنا آخر حتى يتعلق بالتصديق فالمتعلق به هو القصد بالتبع لا القصد بالذات حتى يرد ما ذكر فى الاصل ويرد أيضا أن توجه النفس الى شيئين محال كما هو مشهور فيما بينهم على أن مولانا غلام يحيى البهارى قال فى حاشيته على الحاشية الزاهدية القطبية ان القوم وان تشبثوا به لكنهم لم يأتوا عليه بسلطان عظيم اذ غاية ما قالوا هو أنا نجد من انفسنا أنا اذا أقبلنا بأذهاننا الى ادراك شئ تعذر فى تلك الحالة الاقبال الى ادراك شئ آخر وهذا هو الذى غيرهم عن الطريق المستقيم وأمالهم عن النهج القويم وما فهموا أن الادراك العقلى مغاير للادراك الخيالى حتى اذا قلنا الانسان ناطق أحاط عقلنا بمفهوم هذه الالفاظ وظهر فى خيالنا أمر مطابق فى الترتيب لهذه الالفاظ فاذا قلنا الناطق انسان فالمعنى المفهوم عند العقل لا ينقلب بخلاف الصورة الخيالية فما يشاهد أن القوة الخيالية لا تقوى على استحضار أمور كثيرة وأما العقلية فليست كذلك فالتعذر عائد الى القوة الخيالية لا القوة العقلية بل البرهان قائم على خلافه

لانه حين الحكم لابد من حضور الطرفين ضرورة أن القاضي على الشئ لابد أن يحضر المقضى عليهما والا لجاز الحكم على المذهول والمنسي وهو باطل كما ترى وايضا اذا تصورنا الشئ نجده لايكون العلم بأحد اجزائه مفيدا للعلم بتمام حقيقته فلو استحال حصول العلم بكل أجزائه دفعة لاستحال حصول العلم بحقيقته وأيضا المقدمة الواحدة لا تنتج فلابد من حصول المقدمتين ومن الجهة القاطعة انه من المقرر في مقره ان الله سبحانه والعقول المفارقة وكذا النفوس الناطقة بعد مفارقة الابدان لايمكن أن يكون شئ من معلوماتها موجودا بالقوة بل لابد من حضوره بالفعل وهو هادم لأساس ماظنوا اه وقال المولوى عبد الحى رحمه الله في حاشيته على الحاشية البهارية والحق أن امتناعه لم يقم عليه دليل قوى جدا فالقول بالامكان بل بالوقوع لبعض النفوس القدسية مسلم اه وقال فيها أيضا القول بامكان ان تتوجه

النفس الى شيئين أصح ووقوعه لبعض النفوس القدسية لاينكر اه وقال مولانا بحر العلوم في شرح السلم وأما أن النفس لا تلتفت في آن واحد الى أمرين فليس بينا ولا مبرهنا بل وجود الحدس يدل على خلافه اه واذا عرفت هذا فاقال المولوى تراب على في شمس الضحى الحق الحقيق عندى أن المقدمة المشهورة من أن النفس لاتطيق أن تتوجه الى شيئين مختلفين في آن واحد ضرورية وجدانية غنية عن البرهان والبيان اهلا ينبغى أن يصغى اليه اه (٣)(قوله) والحق خلافه قال مولانا بحر العلوم في شرح السلم تحت قول المصنف معرف الشئ مايحمل عليه تصويرا أو

بأمرين كما يشهد به الوجدان السليم والفهم المستقيم كذا قال مير زاهد تبعا للدوانى وهو ظاهر في اشتراط الحمل في التعريف والحق(٣) خلافه وتوضيحه ان الشئ الذي قصد تعريفه يجب أن يكون معلوما بوجه اذ طلب المجهول المطلق غير معقول وان يكون مجهولا بوجه ما ايضا اذ تعريف المعلوم من كل وجه تحصيل حاصل وهو عبث فالانسان مثلا معلوم بالجسم وليس معلوما بالناطق والتعريف تحصيل الوجه المجهول وهو الناطق وتحصيله بأن تتصوره ثم تتصور ثبوته للوجه الذي كان معلوما عندك وهو الجسم فاذا تصور ثبوته له لزم تصور ثبوته للشئ الذي تصورته بالوجه المعلوم عندك أي الانسان الذي تصورته بالجسم وانما لم ينتقل من تصور الناطق الى تصور ثبوته للانسان من غير واسطة تصور ثبوته للجسم لكون الناطق أعم بحسب المفهوم من الانسان فالمتوقف عليه تصور المعرف بالفتح هو تصور ثبوت الناطق للجسم مثلا لاحمل التعريف على المعرف وان كان حاصلا حين التعريف لكون التعريف مرآة لملاحظة المعرف اذ هو حاصل غير مقصود وهذا التصور ملحوظ بطريق التوصيف لا بطريق الاخبار فلا يلزم توقف التصور على التصديق حتى يلزم بطلان ماشتهر بين القوم من أن الحكم على الشئ فرع تصوره والحمل هو الحكم ولاشك انه حين التعريف يحمل المعرف على المعرف ويحصل التصديق بثبوته له وبالجملة فالذي يتوقف عليه المعرف بالكسر هو تصور ثبوت الجهة المجهولة منه للجهة المعلومة التي علم بها المعرف بالفتح وهو ملحوظ بطريق التوصيف لا الاخبار وحمل التعريف على المعرف وان حصل حين التعريف لكون التعريف مرآة لملاحظة المعرف بالفتح لم يتوقف عليه تصور المعرف بالفتح وليس هو المقصود بالذات بل الغرض منه في التعريف التصوير ولايشكل عليه قول جبريل عليه السلام صدقت حين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لما سأل عن حقيقة الايمان ماذا هو فقال الرسول صلى الله عليه وسلم الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله

تفسيرا مانصه الاولى أن يقال مايفيد أمرا غير حاصل أو احضار مدلول اللفظ اه وقال السيد السند في شرح المواقف انه اذا قلنا الانسان حيوان ناطق لم يقصد به أن يحكم على الانسان بكونه حيوانا ناطقا والالكان تصديقا لاتصورا بل أريد بذكر الانسان ان يتوجه ذهنك الى ماعرفته بوجه ما ثم يشرع في تصوره بوجه أكمل فليس بين الحد والمحدود حكم أصلا اه وقد ذكر المولوى عبد الحليم في حاشيته على شرح السلم لملا محمد حسن رحمه الله أن الشيخ صرح بجواز التحديد بالاجزاء الخارجية كما يقال البيت هو السقف مع الجدران اه وظاهر ان الجزء الخارجي لايصلح حمله على الكل وقد جوز المحققون تعريف الشئ بالامر المباين قال مولانا بحر العلوم في شرح السلم وأما المباين فان كان يوصل الى الماهية فيجوز وان كان لايورث الامتياز فلا يجوز في التعريف به لكنه نادر جدا اه فالاولى ان يقال المعرف مايستلزم تصوره تصور الشئ سواء كان يصح حمله على ذلك الشئ اولا وسواء كان مركبا او مفردا وسواء كان مباينا أو غير مباين اه

واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره لان التصديق انما يكون فى القضية فقد أجيب عنه بأن التعريف انما يستقيم اذا كان المعرف مساويا للمعرف اى يصدق كل منهما على ماصدق عليه الآخر وبالعكس فيكون لقوله صلى الله عليه وسلم جهتان جهة التصوير وهى التعريف وجهة التصديق وهى ان ماصدق عليه الايمان يصدق عليه الاعتقاد بالله وملائكته الخ فتصديق جبريل راجع الى جهة التصديق لاالى جهة التصور فقولهم مايحمل عليه جنس شامل للمعرف وغيره وقولهم لافادة تصوره يخرج الحمل لافادة التصديق بحال الموضوع الذى هو الاكثر المبنى عليه قولهم الحكم على الشئ فرع تصوره واسناد الافادة الى التعريف حقيقة عقلية اصطلاحية ومجاز لغوى لان المفيد حقيقة عندنا هو الله تعالى وعند الحكماء القائلين بقدم العالم هو المبدأ الفياض الذى هو العقل العاشر المسمى بلسان الشرع جبرائيل والمعرف آلة لمعرفة المعرف ومرآة له قال الخلخالى ان الافادة صفة للقائل أو المقول بحسب الظاهر والمتعارف المشهور وهو المراد ههنا فكونها صفة للمبدأ الفياض بحسب الحقيقة على ماذهب اليه المحققون لاتنافى ذلك اه (١) (قال) العلامة عبد الحكيم ان شرط فى المعرف كونه محمولا فلا يمكن التحديد بالاجزاء الخارجية كالجدار والسقف للبيت ضرورة امتناع الحمل فيها لانها علة للشئ والعلة لاتحمل على المعلول نعم يصح التعريف بالأجزاء الخارجية كالجدار والسقف بأخذ لازم بالقياس اليها كما يقال البيت ذوسقف وجدران فيكون رسما لاحدا وان لم يشترط ذلك فالتحديد يحصل بتلك الاجزاء الا انه لندرته أسقطوه عن الاقسام كما أسقطوا البحث عن نفس تلك الاجزاء وكذلك المركب من امرين بينهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة الاعتبار لامتناعه فى الماهيات الحقيقية اه بزيادة وتغيير ما (المبحث الثانى) فى شروطه لابد فى المعرف بالكسر ان يكون العلم به سابقا على العلم بالمعرف بالفتح لان العلم بالاول سبب للعلم بالثانى والسبب سابق على المسبب فلذا يجب ان يكون اوضح من المعرف بالفتح لامساويا له جلاء وخفاء كما قيل الزوج عدد ليس بفرد فان الفرد مساو للزوج فى ذلك لكن بحسب ماشتهر من ان التقابل بينهما بالتضاد والتحقيق ان بينهما تقابل العدم والملكة فيكون ذلك تعريفا بالاخفى لان الاعدام تعرف بملكاتها ولا أخفى سواء توقف على المعرف بالفتح بمرتبة واحدة وهو الدور الصريح كتعريف الشمس بأنها كوكب نهارى ثم تعريف النهار بأنه زمان ظهور الشمس فوق الافق او بأكثر من مرتبة واحدة وهو الدور المضمر كتعريف الاثنين بأنه زوج أول ثم تعريف الزوج بأنه عدد منقسم بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين اللذين لايفضل أحدهما على الآخر ثم تعريف الشيئين بالاثنين أو لم يتوقف على المعرف بالفتح كأن يقال النار جوهر شبيه بالنفس بسكون الفاء أخفى من النار عند العقل لانها من المجردات والنار من المحسوسات ومعرفتها سهلة لكن لم تتوقف معرفة النفس على معرفة النار قال المرعشى والمراد بالنار ههنا الحار السارى فى الجمراه أى لا النار المشتعلة وانما كان المراد ذلك ليظهر التشبيه بالنفس وتنبه على ان وجه الشبه احداث كل الخفة فى مجاوره فان الحرارة تفيد الجسم خفة بخلاف الرطوبة وكذلك النفس التى هى الروح تحدث فى الجسم خفة ومن ثم كان الحى اخف من الميت كما هو مشاهد كل ذلك اه أنبابى قال الصبان والتعريف الصحيح للنار

(١) (قوله) قال العلامة عبد الحكيم ان شرط الخ هذا بيان لثمرة الخلاف اه

جسم لطيف شديد الحرارة محرق اه ويجب أيضا أن يكون غير المعرف بالفتح بوجه مالا نفسه اذ تعريف الشئ بنفسه يلزمه تقديم الشئ على نفسه سواء جعل المعرف نفس المعرف فقط كقولهم الحركة أى الاينية نقلة أو جعل المعرف مع غيره كقولهم الانسان حيوان بشر ومن هنا قال الامام تعريف الشئ محال لانه اما بالداخل او بالخارج أو بالمركب منهما وهو بالاول تعريف للشئ بنفسه حيث كان الداخل جميع الاجزاء أو كان بعضها وكان هو الجزء المعرف بالفتح والا كان تعريفا بالخارج وذلك أن الجزء انما يعرف الكل اذا عرف شيئا من أجزائه لانه اولم يعرف شيئا من الاجزاء لكان جميع الاجزاء غنيا عن التعريف اومعرفا بغير ذلك الجزء الذى فرض انه معرف للشئ واذا كان جميع اجزاء الشئ معلوما تكون الماهية معلومة فلا يكون ذلك الجزء معرفا له هذا خلف وهو بالخارج يتوقف على معرفة اختصاصه بالشئ وهو العلم بثبوت الخارج للشئ وانتفائه عن جميع ماعداه وهذا العلم تصديق يتوقف على تصور ماهية الشئ المعرف بالفتح وهو دور وعلى تصور ماعداها من الامور الغير المتناهية على التفصيل وهو محال وهو بالمركب من الداخل والخارج تعريف بالخارج لان المركب منهما لايكون نفس الشئ ولا داخلا فيه والالزم أن يكون الخارج داخلا لان الخارج جزء من المركب منه ومن الداخل وجزء الجزء جزء وكون المركب خارجا عن الشئ لايوجب خروج كل جزء منه عنه اذ يكفى فى انتفاء المركب انتفاء جزء واحد ويحتاج فى ثبوته الى وجود جميع الاجزاء واجيب بأنا لانسلم ان التعريف بجميع الاجزاء يلزمه تعريف الشئ بنفسه لانه انما يلزمه ذلك أن لو كنا نعرف الماهية بتصور مجموع الاجزاء وليس كذلك فان جميع الاجزاء اما أن يتعلق بها تصورات متعددة بأن يلاحظ واحد واحد على التفصيل والترتيب واما أن يتعلق بها تصور واحد بأن يلاحظ المجموع والجميع باعتبار الاول هو الحد وباعتبار الثانى هو المحدود وهذا معنى قولهم فى المحدود اجمال وفى الحد تفصيل ولايلزم من تعريف جميع الاجزاء على سبيل الاجمال بجميع الاجزاء على سبيل التفصيل تعريف الشئ بنفسه فان تصورات جميع الاجزاء غير تصور مجموعها فان جميع تصورات الاجزاء عبارة عن جميع وجودات الاجزاء فى الذهن ووجودات الاجزاء فى الذهن غير وجود جميع الاجزاء فى الذهن أعنى وجود الماهية اما بالذات أو بالاعتبار فان وجودات الاجزاء متعددة مطلقة بالاجزاء بأن يكون لكل جزء وجود فى الذهن مغاير لوجود الآخر اما بالذات أو بالاعتبار ووجود جميع الاجزاء وجود واحد متعلق بالجميع ولاشك ان الوجودات المتغايرة المتعلقة بالاجزاء غير وجود واحد متعلق بالجميع لايقال يلزم على هذا عدم مساواة التعريف فى الصدق للمعرف وهى شرط فيه وذلك ان مغايرة وجود كل من الجنس والفصل لوجود الآخر فى الذهن يمنع حمل أحدهما على الآخر بالمواطئة ويمنع أيضا حملها على المعرف بالمواطئة واذا امتنع ذلك امتنع أن يكون مساويا فان قلتم ان الجميع موجود بوجود واحد فى الذهن لزم تعريف الشئ بنفسه لانا نقول كل من الجنس والفصل وان كان له وجود مغاير لوجود الآخر مع اعتبار تقييده بهذا القيد لايحمل أحدهما على الآخر هو باعتبار ان كلا منهما قد يوجد مع الآخر بوجود واحد يصدق أحدهما على الآخر وعلى تقدير أن يكون الجميع موجودا

بوجود واحد لا يلزم من التعريف بالاجزاء الموجودة فى الذهن بوجود واحد تعريف الشئ بنفسه وذلك لان الوجود الواحد باعتبار لحوقه لماهية الجنس فى الذهن تصور لماهية الجنس وباعتبار لحوقه لماهية الفصل تصور للماهية فالتصورات متغايرة وان كان الوجود فى الذهن واحدا فمجموع تصور الجنس والفصل غير تصور المجموع الحاصل منهما ومجموع التصورين مفيد لتصور المجموع فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه وكذا الرسم ان كان مركبا تكون مفرداته متصورة ولم يلزم من تصور مفرداته تصور المرسوم بل يتوقف على استحضارها مجموعة يحصل فى الذهن صورة مطابقة للمرسوم وكذا الحد الناقص واما المفرد فلا يفيد لانه ان كان متصورا يكون المعرف متصورا فاستغنى عن التعريف وان لم يكن متصورا امتنع التعريف به اه ملخصا من الاصفهانى على الطوالع وتعقب السيد قوله فاستغنى عن التعريف بجواز ان يكون متصورا ولا يكون ملتفتا اليه مخطرا بالبال ويكون المستلزم لتصور المعرف هو الاخطار الحاصل بالحركة فى المعقولات من المطالب الى مباديها المؤدية اليها اه (المبحث الثالث) فى اقسامه اعلم ان للتصور مراتب ادناها ان يستحضر فى المدركة صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلب كما اذا أطلق اللفظ بازاء معنى بالنسبة الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل فى سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل بعد القاء لفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور الطلب واعلاها أن يحصل صورة غير حاصلة فى الخزانة وفيه مراتب متفاوتة وانما كانت تصورا لكنه وانما كان الاستحصال أعلى التصورات والاستحضار أدناها لان الحصول فى المدركة والخزانة حاصل بالاستحصال والحصول فى المدركة فقط حاصل بالاستحضار مع ان التصور فى الاستحصال موجود بنفسه وفى الاستحضار لتحصيل التصديق الذى كان ذلك التصور طرفه اذا تمهد هذا فالتعريف اما حقيقى وبه يحصل التصور ابتداء اى فى الخزانة واما لفظى وبه يحصل التصور ثانيا اى فى المدركة وهذا سيأتى فى الفصل الثانى ان شاء الله تعالى والاول ينقسم الى التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يحصل به تصور ما علم وجوده فى نفس الامر والى التعريف بحسب الاسم وهو ما يحصل به تصور ما لم يعلم وجوده فيها وكل منهما ينقسم الى الحد ومداره (١) على كون المميز ذاتيا والى الرسم ومداره على كون المميز عرضيا وكل من هذه الاربعة ينقسم الى التام والناقص ومدار التام فى الاربعة على الاشتمال على الجنس القريب فترتقى أقسام التعريف الى تسعة اقسام والفرق بين التعريف الاسمى والتعريف الحقيقى ان الحقيقى هو الذى يكون للماهية المعلومة الوجود والاسمى هو الذى يكون للماهية التى لم يعلم وجودها سواء كانت معدومة او موجودة فاذا أقيم الدليل على وجودها كان التعريف الاسمى بعينه تعريفا حقيقيا ولذلك قال السعد فى شرح المقاصد ان تعريف العلم المذكور فى مقدمة الشروع اسمى وبعد الاحاطة بمسائل ذلك العلم ينقلب تعريفا حقيقيا قال السيد السند واعلم ان الحقائق الموجودة يتعسر الاطلاع على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما واصلا الى حد التعذر فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى رئيس القوم أبا على بن سينا يستصعب تحديد الاشياء وأما المفهومات اللغوية والاصطلاحية فأمرها سهل فان اللفظ اذا وضع فى اللغة أو الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحديد المفهومات من حيث

(١)(قوله)(ومداره)على كون المميز ذاتيا الخ الاولى أن يقال وهو معرف فيه مجردا أجزاء المعرف سواء كانت ذهنية أو خارجية وقوله والى الرسم ومداره الخ المناسب أن يقال وهو معرف ليس فيه مجردا أجزاء الشئ سواء كان فيه مجرد العرضيات أو مع الذاتيات أو غيرهما وقوله ومدار التام الخ المناسب أن يقال والحد التام حد فيه جميع أجزاء المعرف والناقص حد يخالفه والرسم التام رسم يتركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة والفصل مع غير الذاتى والناقص رسم يخالفه أفاد جميع ذلك الاستاذ حفظه الله تعالى

انها مفهومات وضع اللفظ بازائها فى اللغة والاصطلاح فى غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الاسم وتحديد الحقائق فى غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الحقيقة اه بتوضيح ماثم ان كلا من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص ينقسم بحسب الوفاق والخلاف الى قسمين اما الحد التام فهم وان اتفقوا على أنه لا يكون بالمفرد اصلا وعلى انه يشترط فيه ان يكون مساويا للمعرف فى الصدق اختلفوا فى كون اشتراط تقديم الجنس القريب على الفصل القريب شرط صحة أو شرط كمال فالمتفق عليه ما تقدم فيه الجنس القريب على الفصل القريب نحو الانسان حيوان ناطق ومثله ابدال كل من الجنس والفصل بحده فشمل نحو الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة صاحب مبدء النطق والادراك ونحو الانسان جسم نام حساس ناطق ونحو الانسان حيوان صاحب مبدء النطق والادراك والمختلف فيه ماتقدم فيه الفصل القريب على الجنس القريب نحو الانسان ناطق حيوان فعلى القول الاول هو من الحد الناقص المختلف فيه لانهم لما لم يعتبروا الجنس لتأخره صار كأنه تعريف بالفصل وحده فافهم وعلى القول الثانى وهو الحق هو من الحد التام الا انه خلاف الاولى قال الجلال الدوانى على التهذيب لا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ فى بيان تعليقاته ناطق حيوان حد تام الان الاولى تقديم الاعم لشدته وظهوره ثم لا بد من تقييد أحدهما بالآخر حتى تحصل صورة مطابقة للمحدود وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية اه قال مير زاهد والسر فيه ان ذاتيات الشئ الشئ فى أنفسها موجودة بوجود ذلك الشئ ومتحدة معه فبعد تحليل الذهن بأى ترتيب يحصل تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة وانما احتيج لتقييد أحدهما بالآخر اذ لولاه لكانت الاجزاء كثرة محضة فلا تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة اه وقد وقع(١) فى بعض عبارات الشفاء يجب فى التحديد تقديم الجنس على الفصل اه يعنى أن التقديم واجب فى مطلق حد ولو ناقصا قال ابو العباس اللكنوى الشهير ببحر العلوم فى شرحه على السلم بعد نقله ذلك مانصه ولم يظهر لهذا العبد الى الآن وجهه ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وقال مولانا سعيد أحمد السنبلى فى حاشيته على الشرح المذكور قيل وهو مبنى على قول النصير الطوسى فى منطق التجريد المقومات ان لم تترتب على ترتب طبيعى كما يقال فى تعريف الانسان ناطق حيوان كان المركب منهما رسما فالحد عنده معرف مشتمل على جميع المقومات تركيبا طبيعيا وذلك لان التركيب الطبيعى لما كان من شرائط التحديد لا يوجد التحديد بدونه كان تقديم الجنس على الفصل من الواجبات فى الحد ولو لا ذلك لا يكون حدا بل رسما وايضا لما كان الجنس من حيث هو هو فى مرتبة ذاته مبهما مقتضيا لتقدمه على فصله المحصل له والفصل المحصل له فى مرتبة ذاته مقتضيا لان يتأخر على المتحصل عنه والحد بيان ذاتيات الشئ كما هى ثابتة لها فى نفس الامر والجنس ثابت للماهية فى مرتبة متقدمة عن مرتبة الفصل فان الجنس كان فى مرتبته مبهما ثابتا للشئ اولا ثم اذا انضم اليه الفصل ثم حقيقة ذلك الشئ والحد يكون متحدا مع محدوده وبازاء كل جزء منه لا بد ان يكون مصداقا فى المحدود متحدا مع ذلك الجزء بالذات والفرق بالاجمال والتفصيل ولو كان بازاء فصل من الحد جزء فى المحدود متحدا مع الجنس يلزم اتحادهما فى الذات مع انه خاصة له والجنس عرض عام له يجب تقديم الجنس على

(١ قوله)(وقد وقع) فى بعض عبارات الشفاء يجب الخ قال الاستاذ الشيخ عبد الوهاب قال مولانا عبد الحليم اللكنوى فى حاشيته على شرح السلم لمولانا محمد حسن رح المراد بالوجوب الاستحسان اه فحصل التطبيق بين كلام الشيخ فى التعليقات وكلامه فى الشفاء وارتفع التناقض اه

الفصل الان يقال ان الحد بيان ذاتيات الشئ ولا دخل فيه للتقديم والتأخير ولا يدخل ذلك في الاتحاد بين الحد ومحدوده بل لابد فيه ان تكون الذاتيات ملاحظة له في مرتبة ذاته هذا ما أفادنا مولانا واستاذنا العلامة المولوى سراج اجدرح اه قلت وانظر هل هو رسم تام او ناقص والظاهر انه تام على القول بعدم اشتراط تقدم الجنس في الرسم التام وناقص على القول باشتراطه فيه على ما يأتي مما صرح به العلامة الصبان من اشتراط ذلك فيه ايضا نعم لم أره لغيره الان العلامة الباجوري تابعه فيه والله اعلم فتحصل ان في نحو ناطق حيوان ثلاثة اقوال (الاول) انه حد تام وهو الصحيح (والثاني) انه حد ناقص قال العلامة السنوسي ومنهم من شرط في تمام الحد الترتيب بذكر الجزء الاعم مقدما على ذكر الجزء الاخص فان عكس هذا الترتيب لم يسم عندهؤلاء حدا تاما بل ناقصا اه (والثالث) انه رسم وهو مما مر عن النصير الطوسي وليس للحد التام على القول الثاني والثالث الا صورة واحدة وله على الاول صورتان فافهم واما الرسم التام فهم وان اتفقوا فيه ايضا على ان المساواة في الصدق للمعرف شرط في تمامه لوجوب ذكر الخاصة اللازمة المساوية ليتأتى فيه الاطراد والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص ومن باب أولى بالمباينين وعلى أن التركيب شرط في تمامه لوجوب ذكر الجنس فيه اختلفوا في اشتراط تقديم الجنس على الخاصة او أولويته وهو الصحيح نعم لابد من تقييد احدهما بالآخر قال الصبان وكذا يشترط في تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو اخر الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا اه واختلفوا ايضا في اشتراط تقييد الجنس فيه بالقريب وعدمه والصحيح الاول كما مر ت الاشارة اليه قال العلامة السنوسي التعريف بالخاصة مع جنس من الاجناس يسمى رسما تاما قريبا كان ذلك الجنس او بعيدا وقيل ان التعريف بالخاصة مع الجنس البعيد يسمى رسما ناقصا وعلى هذا المذهب مر رنا في الاصل بعني في مختصره حيث قال والرسم الناقص ما كان التعريف فيه بالخاصة وحدها او بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف الانسان بالجسم الضاحك اه فالمتفق عليه منه ما تقدم فيه الجنس القريب على الخاصة اللازمة المساوية سواء كان كل منهما مذكورا بلفظه أو بحده فالاول نحو الانسان حيوان ضاحك والثاني نحو الانسان جسم نام حساس صاحب انبساط الوجه وتكشر الاسنان اى ظهورها من سرور النفس على ما قاله الراغب في حد الضحك او صاحب كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح الى خارج دفعة بسبب التعجب على ما قاله بعضهم في حده او الانسان جسم نام حساس ضاحك او الانسان حيوان صاحب انبساط الى آخر ما ذكر والمختلف فيه منه ما تقدمت فيه الخاصة على الجنس القريب نحو الانسان ضاحك حيوان وما ذكر فيه الجنس البعيد مع الخاصة متقدما عليها او متأخرا عنها نحو الانسان جسم ضاحك او ضاحك جسم فجملة صوره أربعة واحدة منها متفق عليها واما الحد الناقص والرسم الناقص فهم وان اتفقوا على عدم اشتراط تقدم الاعم فيهما حيث كانا مركبين ما عدا النصير الطوسي فقد قال باشتراط ذلك في مطلق حد كما مر فقد اختلفوا في جوازهما بالمفرد وعدمه وفي اشتراط المساواة للمعرف في الصدق وعدمه اما الخلاف الاول فقد ذهب المتقدمون الى ان المعرف لا يكون الا مركبا فلذا عرفوا النظر الذي المعرف من افراده بترتيب امور حاصلة لتأدى

الى مجهول تصورى او تصديقى قال العلامة الحفنى وهذا مذهب الشيخ ونسبه للمحققين واستدل عليه الاصبهانى بأن الشئ المطلوب تصوره لابد وان يكون مشعورا به بوجه ما والا امتنع طلبه لان المجهول من كل وجه يستحيل طلبه فذكر الجنس يحصل الشعور به وذكر الفصل او الخاصة بعد يحصل تصوره فبان ان تصور المطلوب انما يحصل بالمؤلف لا بالمفرد قال بعض المحققين وفيه نظر لان تصور المطلوب بوجه ما ليس جزء من التعريف وانما هو شرط فيه والشرط خارج تأمل اه وذهب المتأخرون الى ان التركيب فيه أغلبى فلذا عدل بعضهم عن تعريف النظر المذكور لكونه ح غير جامع لخروج تعريف المجهول التصورى بالفصل وحده وبالخاصة وحدها فان هذا التعريف من أقسام النظر مع خروجه عن حده المذكور فعرفه بأنه تحصيل أمر او ترتيب أمور حاصلة للمتأدى الخ وبعضهم اجاب عن الاشكال بعدم جامعية تعريف النظر بترتيب امور بأن التعريف بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها قليل لايضر خروجه وهو المنقول عن ابن سينا وبأن مفهوم الفصل والخاصة أعم من المحدود فلابد من القرينة العقلية فيكون التركيب بينهما (١) فالترتيب لازم وبأن الفصل والخاصة مشتقان ومعنى المشتق شئ ثبت له المشتق منه فهناك تركيب قطعا ورد الاول بأن المقصود تحديد مطلق النظر فيجب اندراج القليل والكثير فيه والثانى بأن اعتبار القرينة مع الفصل يخرجه عن كونه حدا لانه يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج والثالث بعدم انحصار التعريف بالمفرد فى المشتقات قال السيد والحق ان التعريف بالمعانى المفردة جائز عقلا فيكون هناك حركة واحدة من المطلوب الى المبدأ الذى هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المطلوب من غير حاجة الى قرينة الا انه لما لم ينضبط انضباط التعريف بالمعانى المركبة ولم يكن ايضا لصناعة والاختيار فيه مزيد مدخل لم يلتفتوا اليه وخصوا حد النظر بما هو المعتبر منه وهذا تحقيق المنقول عن ابن سينا ومنهم من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل أمر واحد او ترتيب أمور اه قلت والظاهر ان المراد بالمنقول عن ابن سينا الجواب بأن التعريف بالمفرد قليل لايضر خروجه عن تعريف النظر بترتيب امور لا كما زعم العطار من أن المراد به منعه التعريف بالمفرد تأمل منصفا ولا تنظر لمن قال والله الملهم للصواب قال الامام الرازى النزاع فى التعريف بالمفرد لفظى ان أريد به التعريف الصناعى لابتنائه على تعريف النظر والافلاشك فى امكان وقوع التصور بالمعانى البسيطة اه من شرحه على المطالع يعنى ان من عرف النظر بتحصيل أمر واحد أو ترتيب أمور جوز التعريف بالمفرد ومن عرفه بترتيب أمور لم يجوز ذلك لكنه لايمنع جوازه على تعريف النظر بتحصيل امر واحد الخ وقوله والافلاشك الخ أى والاتردد به التعريف الصناعى فلاشك الخ وأما الخلاف الثانى اعنى فى اشتراط المساواة للمعرف فى الصدق فقد اعتبر المتأخرون فى التعريف أن يفيد تصور المعرف اما بالكنه او بوجه يميزه عن جميع ماعداه فلهذا اشترطوا المساواة بين التعريف والمعرف وأخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف أصلا فالتعريف سواء كان تاما أو ناقصا لم يجز بالاعم والاخص عندهم ومن باب اولى المباين واعتبر المتقدمون التصور بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بوجه يميزه عن جميع ماعداه او عن بعض ماعداه والامتياز عن جميع ماعداه ليس واجب عندهم

(١) (قوله) (بينهما) أى بين القرينة العقلية والفصل أو الخاصة اه

من أمرين بينهما عموم من وجه فانه أورد فيها مثال الرسم الناقص قوله ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة وكل اثنين من هذه الامور بينهما عموم من وجه كما لايخفى على المتأمل على أن كون التعريف المركب من أمرين بينهما عموم من وجه ساقط عن درجة الاعتبار لايقتضى عدم جواز الرسم بالاعم والاخص من وجه بالنسبة الى المعرف وان لم يكن بينهما عموم من وجه فيجوز أن يتركب الرسم من أمرين كل واحد منهما أعم من وجه من المعرف وليس بينهما عموم من وجه بل يكون أحدهما أعم مطلقا من الآخر كما يقال فى تعريف الانسان الرومى مثلا متحرك الاصابع بالفعل الكاتب بالفعل فالانسان الرومى متحرك الاصابع بالفعل بينهما عموم من وجه ومادة الاجتماع زيد الرومى الكاتب بالفعل ومادة الافتراق من جانب الانسان الرومى عمرو الذى ليس بمتحرك الاصابع بالفعل ومادة الافتراق من جانب متحرك الاصابع بالفعل الحبشى الكاتب بالفعل وكذلك بين الانسان الرومى والكاتب بالفعل والمراد ماذكر وأما بين متحرك الاصابع بالفعل والكاتب بالفعل فعموم وخصوص مطلق فان كل كاتب بالفعل متحرك الاصابع بالفعل ولاعكس فلايتم التعريف والعجب أنه اعتبر التعريف بالمباين مع انه لايحمل على المعرف وأسقط التعريف بالاعم والاخص من وجه مع حملهما على المعرف وقد عرف المعرف بأنه مايحمل على الشئ لافادة تصوره اه (٢) (قوله) فيكون فيه تلفيق الخ قال الاستاذ الشيخ عبد الوهاب لاتلفيق فى جواز التعريف بالحيوان فقط مثلا بوجوه ثلاثة اما أولا فلان النزاع بين المتقدمين والمتأخرين فى جواز التعريف بالمفرد هو نزاع لفظى قال شيخنا فى حاشيته بديع الميزان والحق أن النزاع بين

(فافهم)

---

(١) (قوله) والمراد الاعم والاخص مطلقا الخ قال الاستاذ الشيخ عبد الوهاب الممتنع عند الحكماء انما هو تركيب الماهية الحقيقية من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه قال فى السلم قال الحكماء الجنس أمر مبهم ولا يتحصل الا بالفصل فهو علة له فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل وقال ملا حسن رح فى شرحه تحت هذا القول وبهذا يبطل تركيب الماهية على قاعدتهم من جزئين بينهما عموم وخصوص من وجه اه وأما تركيب الرسم من أمرين بينهما عموم من وجه كما يقال فى تعريف الانسان عريض الاظفار مستقيم القامة فلا وجه لاسقاطه من درجة الاعتبار فان الغرض من التعريف التصوير وهو يحصل من الاعم والاخص من وجه أيضا كما يحصل من الاعم والاخص مطلقا فالكل سواء والتفرقة فى غير محلها وقد نقل المؤلف عبارة العلامة الحفنى قبيل الجدول وهى دالة صراحة على جواز تركيب الرسم

فلهذا جوزوا التعريف بالاعم والاخص لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف الناقص دون التام سواء كان حدا أو رسما لاشتراط ذكر جميع الذاتيات فى الاول ولوجوب ذكر الخاصة اللازمة المساوية فى الثانى قالوا ان كان الغرض تحصيل ماهية المعرف فلايجوز الا بجميع الاجزاء وان كان الغرض الامتياز عن كل ماعداه فقط فلايجوز الا بالمساوى أو الاخص ان لم يكن الاعم ذاتيا وان كان الغرض الامتياز عن بعض الاغيار فيجوز بالاعم والاخص والمساوى وأما المباين فان كان يوصل الى الماهية فيجوز وان كان يورث الامتياز فلا جرم فى التعريف به لكنه نادر جدا ثم ان جواز التعريف بالاعم والاخص انما هو فى الرسم الناقص وأما فى الحد الناقص فلايتصور الا التعريف بالاعم وأما الاخص فلايمكن فيه اذ الحد تاما أو ناقصا انما يكون بالذاتى وذاتى الشئ انما يكون أعم منه أو مساويا ولايجوز أن يكون أخص منه اذ يلزم عليه امكان وجود الكل بدون جزئه وهو بديهى البطلان بخلاف الرسم فانه يكون بالعرضى وعرضى الشئ قد يكون أخص منه كالخاصة الغير الشاملة وهذا المذهب هو الصواب عند المحققين ووجه حقيته ظاهر فان الحاجة الى جميع الاقسام المذكورة ثابتة فاسقاط البعض عن درجة الاعتبار غير لائق والمراد (١) الاعم والاخص مطلقا المار عن العلامة عبد الحكيم من ان التعريف المركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من جه ساقط عن درجة الاعتبار فلا تغفل فالحد الناقص المتفق عليه ماتقدم فيه الجنس البعيد على الفصل القريب نحو الانسان جسم ناطق والمختلف فيه منه ما كان بالجنس القريب أو البعيد وحده نحو الانسان حيوان او جسم أو بالفصل القريب او البعيد وحده نحو الانسان ناطق أو حساس قال العلامة اليزدى حقق المتقدمون انه يجوز التعريف بالذاتى الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا اه المراد قلت وأنت خبير بأنه تعريف بالمفرد فيجرى فيه مامر من الخلاف فى التعريف بالمفرد وقد تقدم ان المجيز لهم المتأخرون فيكون فيه تلفيق (٢) بين مذهب المتقدمين والمتأخرين

الفريقين لفظى فمن أنكر التعريف بالمفرد أراد به التعريف المعتبر الصناعى ومن آمن به أراد امكان وقوع التصور بالمعانى المفردة اه وقال قطب الدين الرازى فى شرح المطالع النزاع فى التعريف بالمفرد لفظى ان اريد به التعريف الصناعى لابتنائه على تعريف النظر والا فلا شك فى امكان وقوع التصور بالمعانى البسيطة اه وقدم هذا الكلام فى الكتاب واما ثانيا فلان القول بجواز التعريف بالذاتى العام فقط من المتقدمين كتعريف الانسان بالحيوان فقط هو القول بجواز التعريف بالمفرد فلا بد أن يكون المنع قول بعض المتقدمين لا جميعهم واما ثالثا فلان المحققين من المتأخرين قد تبعوا المتقدمين فى جواز التعريف بالاعم والاخص قال شيخنا فى حاشية بديع الميزان ان المحققين من المتأخرين تبعوا المتقدمين فى تجويز التعريف بالاخص والاعم فلا فرق عندهم فى كون الخاصة معتبرة كيفما كانت سواء كانت مطلقة أو اضافية مساوية كانت أو غير مساوية اه ولو سلم التلفيق فهو ليس بممنوع فى الاحكام العقلية بعد قيام البرهان على حقية الامر الملفق وانما هو ممنوع فى الاحكام الشرعية على أن منعه فيها أيضا مختلف فيه فقد جوزه بعض المحققين كالشيخ على العدوى الصعيدى المالكى قال وهو فسحة فى الدين ودين الله يسر وكابن الهمام والسيد بادشاه وابن نجيم وابن الملا فروخ المكى وغيرهم من علماء خوارزم كما لا يخفى على من تتبع كتب أصول الفقه ولعله أشار الى جميع ما ذكرنا بقوله فافهم اه بزيادة تما (٣ قوله) الصواب الخ مقابله قولان بالنسبة للاول الاول انه من الرسم الناقص والثانى انه ليس له اسم مخصوص وبالنسبة للثانى قول واحد وهو أنه من الرسم الناقص ففى حاشية العطار على شرح ايساغوجى لشيخ الاسلام قال الآمدى ان التعريف بالعرض العام مع الفصل أو بالفصل مع الخاصة عدهما جماعة من المناطقة من الحد الناقص ومفهوم كلام الخونجى فى الكشف أنهما من الرسم الناقص وأشار الفخر الرازى فى الملخص لاولهما يعنى التعريف بالعرض العام مع الفصل وقال ليس له اسم مخصوص وممن صرح بثانيهما يعنى التعريف بالفصل مع الخاصة سراج الدين الارموى وسماه رسما ناقصا اه بحذف

فافهم وما كان بالعرض العام لازما أو مفارقا مع الفصل قريبا او بعيدا مطلقا نحو الانسان ماش بالقوة او بالفعل ناطق او حساس او الانسان ناطق ماش بالقوة او بالفعل او حساس ماش بالقوة او بالفعل وما كان بالخاصة لازمة او مفارقة مع الفصل قريبا او بعيدا مطلقا نحو الانسان ضاحك بالقوة او بالفعل ناطق او حساس او ناطق ضاحك بالقوة او بالفعل او حساس ضاحك بالقوة او بالفعل قال السيد السند الصواب (٣) ان المركب من العرض العام ومن الفصل حد ناقص وهو اكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو اكل من العرض العام والفصل اه ثم نقل العلامة الصبان عن بعضهم انه قال ينبغى فى التعريف بالفصل والخاصة معا مراعاة السابق لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان حدا ناقصا وان سبقت الخاصة كان رسما ناقصا اه وما كان بالجنس البعيد مع الجنس القريب مطلقا نحو الانسان حيوان حساس او حساس حيوان ونحو الانسان جسم حساس او حساس جسم فان كل واحدة من هذه الصور لا تجوز الا على مذهب المتقدمين المجيزين التعريف بالذاتى الاعم ومن المختلف فيه ايضا ما تقدم فيه الفصل القريب على الجنس قريبا او بعيدا نحو الانسان ناطق حيوان او ناطق جسم فقد مر ان مذهب بعضهم ان تقديم الجنس القريب شرط فى تمام الحد فيكون الاول حدا ناقصا والصحيح ان تقديمه أولوى فقط فيكون الاول حدا تاما الا انه خلاف الاولى ومر عن الطوسى ان تقدم الجنس شرط فى مطلق حد وان نحو الثانى رسم والصحيح انه حد ناقص ومن المختلف فيه ايضا ما كان بالفصل البعيد مع الفصل القريب مطلقا قال الصبان نقلا عن شيخه العدوى مثل الجنس البعيد فصله على التحقيق فالحساس الناطق فى تعريف الانسان حد ناقص كالجسم الناطق اه فقوله على التحقيق يشعر بالخلاف بل يؤخذ صريحا من قول العلامة العدوى فى حاشيته على شرح الاخضرى على سلمه مانصه وأوردان فصل الجنس لم لا يجعل بدل جنسه فيقال الحساس الناطق وأجيب بأنه ليس بتمام الماهية يعنى المشتركة بين انواعه ورد بأنه يفيد كالجنس البعيد بلا فرق فتدبر فجملة صوره احدى وثلاثون واحدة متفق عليها وثلاثون مختلف فيها لكن الصحيح ان المختلف فيه منه تسعة وعشرون صورة فتدبر والرسم الناقص المتفق عليه ما كان بالخاصة اللازمة المركبة وحدها نحو الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة فكل واحد من هذه الاوصاف لا يختص بالانسان لحصول الاول لنحو الدجاج والثانى لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشجر لكن مجموعها

مختص به أو بهامع الخاصة اللازمة المفردة مطلقا نحو الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضاحك بالطبع اى بالقوة فهذا تعريف بخاصتين احداهما مركبة وهى ماعدا الوصف الاخير والاخرى مفردة وهى الوصف الاخير ونحو الانسان ضاحك بالطبع ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة نعم الاحسن تأخير الخاصة المفردة كما فى المثال الاول لانها بمنزلة الفصل لما قبلها وما كان بخاصتين لازمتين مفردتين كتعريف الانسان بكاتب بالقوة ضاحك بالطبع على مايفيده ظاهر كلام العلامة الحفنى والشيخ عليش على شرح شيخ الاسلام على ايساغوجى والرسم الناقص المختلف فيه ما كان بالخاصة وحدها لازمة أو مفارقة نحو الانسان ضاحك بالطبع أو ضاحك بالفعل وما كان بالعرض العام لازما ومفارقا واحدا كان او متعددا لازمين كانا او مفارقين او كان اللازم احدهما وتقدم اللازم او المفارق نحو الانسان ماش بالقوة او بالفعل متنفس بالقوة او بالفعل ونحو الانسان ماش بالقوة او بالفعل قال العلامة اليزدى حقق المتقدمون أنه يجوز التعريف بالعرض الاعم كتعريف الانسان بالماشى فيكون رسما ناقصا بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص كتعريف الحيوان بالضاحك اه المراد قال الحفنى والخاصة المفارقة كالضاحك بالفعل أخص من الانسان فلا يصح رسمه به اه اى على مذهب المتأخرين ويصح على مذهب المتقدمين وقال ايضا والعرض العام لا يعرف به ولو تعددا اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متنفس اه يعنى على مذهب المتأخرين ايضا قلت وفى التعريف بالخاصة المفارقة وحدها وبالعرض العام وحده تلفيق بين مذهب المتقدمين المجيزين التعريف بالاعم والاخص وبين مذهب المتأخرين المجيزين التعريف بالمفرد فتدبر مامر فافهم وما كان بالعرض العام لازما أو مفارقا مع الخاصة لازمة أو مفارقة مطلقا نحو الانسان ماش بالقوة أو بالفعل ضاحك بالقوة أو بالفعل ونحو الانسان ضاحك بالقوة أو بالفعل قال السيد السند الصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها اه المراد وما كان بالخاصة المفارقة مع الخاصة اللازمة او المفارقة مطلقا نحو الانسان ضاحك بالفعل كاتب بالقوة أو كاتب بالقوة ضاحك بالفعل ونحو الانسان ضاحك بالفعل كاتب بالفعل قال الخبيصى عند قول التهذيب ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام مانصه فلا يصلح معرفا لقصوره عن افادة التعريف ولا جزء معرف لانه لو كان جزء لكان اما مع الخاصة أو الفصل ولا فائدة فى ضمه مع أحدهما فلهذا سقط العرض العام من الاعتبار فى التعريفات وانما ذكر فى باب الكليات استيفاء لاقسام الكلى اه قلت ولا فرق عند من لم يعتبر التعريف بالعرض الاعم بين الاعم والاخص فكما أن الاول لا يصلح معرفا ولا جزء معرف لما ذكر يكون الثانى رسما وقد قال العلامة الهى بخش (١) فى تحفة شا جهانى وقول المتقدمين بجواز التعريف بالعرض الاخص لما لم يكن مفيدا فى نظر العلامة السعد لم ينظر اليه وتركه وجعله مطروح النظر كأن لم يكن شيئا مذكورا اه فافهم والله الملهم للصواب ومن المختلف فيه أيضا ما كان بالجنس القريب مع الخاصة المفارقة مطلقا نحو الانسان حيوان ضاحك بالفعل أو ضاحك بالفعل حيوان وما كان بالجنس البعيد مع الخاصة اللازمة أو المفارقة مطلقا نحو الانسان جسم ضاحك بالقوة أو بالفعل أو ضاحك بالقوة

(١) (قوله الهى بخش) هذا اسم الشيخ بالفارسية وترجمته بالعربية الله اغفر اه منه

أوبالفعل جسم امامع الخاصة اللازمة مطلقا فقدم عن العلامة السنوسى الخلاف فى كونه رسما تاما أو ناقصا وأن الصحيح انه ناقص ومر عن الصبان أن اشتراط تقديم الجنس فى تام الرسم ايضا ومر ان الصحيح انه أولوى فقط وامامع الخاصة المفارقة فهو تعريف بالاخص ومر الخلاف فيه فلاتغفل ومن المختلف فيه ايضا ماتقدم فيه الفصل القريب على الجنس القريب اوالبعيد نحو الانسان ناطق حيوان اوناطق جسم فقدم عن النصير الطوسى أن الترتيب الطبيعى شرط فى مطلق حدومر ان الصحيح ان الاول حدتام وان الثانى حدناقص وبقى التعريف بالعرض العام لازما اومفارقا مع الجنس قريبا اوبعيدا مطلقا نحو الانسان حيوان ماش بالقوة أو بالفعل ونحو الانسان جسم ماش بالقوة اوبالفعل ونحو الانسان ماش بالقوة أوبالفعل حيوان اوجسم ولم ار من نبه على كون ذلك حدا ناقصا اورسما ناقصا وقد مر على أن مدار الحدية على كون المميز للمعرف عن جميع ماعداه ذاتيا والرسمية على كونه عرضيا ولامميز هنا ومر ان التعريف بالجنس وحده حد ناقص وبالعرض العام وحده رسم ناقص ومر عن بعضهم انه ينبغى فى التعريف بالفصل مع الخاصة مراعاة السابق لسبقه بالتميز فالظاهر ان مانحن فيه كذلك لسبقه بالتميز بوجه تامانأمل منصفا ولاتنظر لمن قال والله الملهم للصواب فتحصل أن صور الرسم الناقص تسعة وثلاثون لكن الصحيح انها سبعة وثلاثون باسقاط ماتقدم فيه الفصل القريب على الجنس قريبا اوبعيدا وعلى تقدير تسليم أن ماتقدم فيه الجنس قريبا أوبعيدا على العرض العام لازما اومفارقا يكون حدا ناقصا تكون الصور ثلاثا وثلاثين صورة أربعة متفق عليها والباقى مختلف فيه فتدبر وبالجملة فصور التعريف احدى وسبعون للحد التام اثنان منها وسمى حدا لان الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه وتاما لذكر جميع الذاتيات فيه وللرسم التام اثنان منها ايضا ويسمى رسما لان الرسم لغة الاثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها وتاما لمشابهته الحد التام من حيث وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر مختص لايقال المنع موجود فيه ايضا فلم يسم حدا لانا نقول المنع فى الأول اقوى منه فى هذا على أن وجه التسمية لايوجبها فافهم افاده الصبان وقال السيد فى حاشيته على شرح الشمسية للقطب والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى واللغوى وللحد الناقص ثلاثون منها وسمى حدا لما ذكرونا قصا لعدم ذكر جميع الذاتيات فيه لامطابقة ولاتضمنا لانه لم يذكر فيه نام حساس لامطابقة ولاتضمنا واستلزام الناطق لها غير معتد به فى تمام التعريف وهذا هو المراد بقولهم دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف أى ان التعريف لايكون باعتبارها تاما لأنه لايصح التعريف باعتبارها اصلا بل يصح ويكون التعريف حدا ناقصا كما فى جسم ناطق اورسما ناقصا كما فى جسم ضاحك افاده الصبان عن الملوى فى كبيره وللرسم الناقص سبعة وثلاثون منها وسمى رسما لما مر وناقصا لعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام لامطابقة ولا تضمنا لانه لم يذكر فيه نام حساس واستلزام الضاحك لهما غير معتد به فى التمام قال العلامة الحفنى فى حاشيته على شرح ايساغوجى لشيخ الاسلام مانصه قال بعض شراح الشمسية ولمن اعتبر هذه الاقسام يعنى الفصل مع الخاصة اوالعرض العام اوالخاصة مع العرض العام أن يقول لانسلم ان المقصود من التعريف الاطلاع

على الذاتيات أو التمييز فقط بل منه الاطلاع على الخواص والاعراض فان فى معرفتها اعانة على كمال من هى له اذا علمت ذلك فاعلم ان الصور ترتقى الى اربع وستين صورة حاصلة من ضرب ثمانية فى ثمانية وذلك أن الجنس اما قريب او بعيد والفصل كذلك والخاصة اما لازمة او مفارقة والعرض العام كذلك فهذه ثمانية مضروبة فى مثلها والسالم من التكرار منها سبع وعشرون صورة قد تعرض القوم لبعضها صريحا وتركوا البعض الآخر احالة على فهم الماهر اه قلت قوله والسالم من التكرار سبع وعشرون صورة صوابه ثمانى وعشرون وهى الجنس القريب مع واحد من السبعة التى بعده والجنس البعيد مع واحد من الستة بعده والفصل القريب مع واحد من الخمسة بعده والفصل البعيد مع واحد من الاربعة بعده والخاصة اللازمة مع واحد من الثلاثة بعدها والخاصة المفارقة مع واحد من الاثنين بعدها والعرض العام اللازم مع العرض العام المفارق ويضم اليها ثمانى وعشرون صورة عكس هذه وثمانى صور ايضا تؤخذ من القول بجواز التعريف بالمفرد فالجملة اربع وستون صورة ويضم اليها أربع صور توخذ من قول العلامة الحفنى قبل مامر عنه قوله وان لم يختص كل منها اى العرضيات بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضاحك بالطبع صادق بأن لايختص شئ من آحادها بالمعرف كتعريف الانسان بماعدا الوصف الاخير من المثال وبما اذا اختصت واحدة كالمثال بتمامه وح فالاحسن وقوعها اخيرة كما فعل المصنف وبما اذا اختصت كل واحدة كما هو مقتضى الغاية كتعريف الانسان بأنه كاتب بالقوة ضاحك بالطبع فالصور ثلاثة اه يعنى على مراعاة اعتبار الاحسن فقط من تأخير المختصة اما على مراعاة اعتباره مع مقابله فالصور اربعة فافهم فصارت الجملة ثمانى وستين صورة وبقى لتمام الصور احدى وسبعون ثلاث صور عرضان لازمان او مفارقان وخاصتان مفارقتان وهى تؤخذ بالاول من القول بجواز التعريف بالمفرد فافهم وقد وضعت هذه الصور جدولا وبينت فيه المتفق عليه والمختلف فيه من كل من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص لاجل تمام الايضاح والفائدة وهو هذا

حد ناقص			حد تام	رسم تام	رسم ناقص		
مرکب غیر مرتب	مرکب مرتب	مفرد	مرتب وغیره	مرتب وغیره	مفرد	مرکب مرتب	مرکب غیر مرتب
منطق علیه							
∴	جنس بعید فصل قریب	∴	جنس قریب فصل قریب	جنس قریب خاصه لازمه	خاصه لازمه مرکبه وحدها	خاصه لازمه مرکبه خاصه لازمه مفرده	خاصه لازمه مفرده خاصه لازمه مرکبه
∴	∴	∴	∴	∴	∴	خاصتان لازمتان مفردتان	∴
منطق							
فصل قریب فصل بعید	فصل بعید فصل قریب	جنس قریب وحده	فصل قریب جنس قریب	خاصه لازمه جنس قریب	عرض عام لازم وحده	جنس قریب خاصه مفارقه	خاصه مفارقه جنس قریب
جنس قریب جنس بعید	جنس بعید جنس قریب	جنس بعید وحده	∴	∴	عرض عام مفارق وحده	جنس بعید خاصه مفارقه	خاصه مفاقه جنس بعید
فصل قریب عرض عام لازم	عرض عام لازم فصل قریب	فصل قریب وحده	∴	∴	خاصه لازمه وحدها	جنس بعید خاصه لازمه	خاصه لازمه جنس بعید
فصل قریب عرض عام مفارق	عرض عام مفارق فصل قریب	فصل بعید وحده	∴	∴	خاصه مفارقه وحدها	عرض عام لازم جنس قریب	جنس قریب عرض عام لازم
خاصه لازمه فصل قریب	فصل قریب خاصه لازمه	∴	∴	∴	∴	عرض عام مفارق جنس قریب	جنس قریب عرض عام مفارق
خاصه مفارقه فصل قریب	فصل قریب خاصه مفارقه	∴	∴	∴	∴	عرض عام لازم جنس بعید	جنس بعید عرض عام لازم
خاصه لازمه فصل بعید	فصل بعید خاصه لازمه	∴	∴	∴	∴	عرض عام مفارق جنس بعید	جنس بعید عرض عام مفارق
خاصه مفارقه فصل بعید	فصل بعید خاصه مفارقه	∴	∴		∴	عرض عام لازم خاصه لازمه	خاصه لازمه عرض عام لازم
عرض عام لازم فصل بعید	فصل بعید عرض عام لازم	∴	∴		∴	عرض عام مفارق خاصه لازمه	خاصه لازمه عرض عام مفارق
عرض عام مفارق فصل بعید	فصل بعید عرض عام مفارق	∴	∴		∴	عرض عام لازم خاصه مفارقه	خاصه مفارقه عرض عام لازم
فصل قریب جنس بعید	∴	∴	∴		∴	عرض عام مفارق خاصه مفارقه	خاصه مفارقه عرض عام مفارق
فصل بعید جنس بعید	جنس بعید فصل بعید	∴	∴		∴	خاصه لازمه خاصه مفارقه	خاصه مفارقه خاصه لازمه
فصل بعید جنس قریب	جنس قریب فصل بعید	∴	∴		∴	عرضان عامان لازم و مفارق	عرض عام مفارق عرض عام لازم
∴	∴	∴	∴		∴	خاصتان مفارقتان	∴
∴	∴	∴				عرضان عامان لازمان	∴
∴	∴	∴				عرضان عامان مفارقان	∴

(تتمة) قال العلامة الصبان يتم التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة والعرض العام والظاهر اخذا مما يأتي ان الجنس القريب مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد تام وان الجنس البعيد مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد ناقص اهـ وأقول في حاشية المحقق عبد الحكيم على شرح الشمسية للقطب في قول الش انما لم يعتبروا التعريف بالعرض العام مع الفصل أو مع الخاصة أو بالفصل مع الخاصة لان الغرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضمه مع الفصل او الخاصة وأما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل أفاده مع شيء آخر اشارة الى ان هذه الاقسام داخلة في المعرف الا انهم لم يعتبروها في الاقسام فلا يرد أن تعريف المعرف منتقض بها بقي الرسم الاكمل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك فانما لم يعتبروه في الاقسام لانه (١) في الحقيقة اجتماع القسمين اهـ ومثله يقال في الرسم الناقص من الحد الناقص كالجسم الناطق الضاحك ونقل العلامة الحفني عن شرح المطالع مانصه لا حاجة للمتحرك بالارادة في تعريف الحيوان بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة لاغناء حساس عنه واغاذكرهما مع تلازمهما لانه لم يعلم أيهما الذاتي والآخر اللازم ولو ذكر احدهما صح التعريف غاية الامر انه لم يعلم كونه حدا أو رسما اهـ وأما التعريف بالجنس مطلقا مع الفصل والعرض العام فهو كالتعريف المركب من العرض العام والفصل مع الخاصة قال العلامة عبد الحكيم على شرح القطب هو داخل في الرسم الناقص على ماذكره الش بخلاف ماذكره السيد قدس الله سره اهـ والمراد بما ذكره الش اى القطب هو مامر عنه من كون العرض العام لا يصلح معرفا ولا جزء معرف اذ لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له ولا مدخل له في التمييز والمقصود من التعريف اما الاطلاع على المعرف بما هو ذاتي له أو تمييزه عما عداه واغاذكر في باب الكليات لاستيفاء أقسام الكلي والمراد بما ذكره السيد هو كون العرض العام يصلح معرفا وجزء معرف لانه يفيد التمييز للمعرف عن بعض ماعداه ويفيد الاطلاع عليه بما هو عرض له وحصر المقصود من التعريف في تمييز المعرف عن جميع ماعداه او الاطلاع عليه بما هو ذاتي له غير مسلم نعم المعتبر على اشتراط المساواة هو التمييز عن جميع ماعداه واللازم لذلك أن لا يكون العرض العام معرفا بل جزء من المعرف والاطلاع على الشيء بما هو عرض له دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له ونص ماذكره السيد متعقبا به كلام القطب المار هنا بحث وهو أن تمييز الشيء قد يكون عن جميع ماعداه وقد يكون عن بعضه والعرض العام قد يفيد التمييز الثاني فينبغي أن يعتبر في التعريف فان قلت المعتبر هو التمييز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت من الكلام على ذلك الاشتراط أن اللازم حينئذ أن لا يكون العرض العام معرفا لا ان أيكون جزء من المعرف وايضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرض له مطلوبا وان كان هذا الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها اكمل من بعض فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوى من الخاصة وحدها وأن المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو اكمل من المركب من العرض العام والفصل واما قوله فلا حاجة

(١) (قوله) لانه في الحقيقة اجتماع القسمين فيه ان هذا تكلف خارج على خلاف التحقيق والتحقيق ادخاله في الرسم التام بتعميم تعريفه وذلك بأن يقال هو مايتركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة أو الفصل القريب مع غير الذاتي أفاده الاستاذ

(١)(قوله) فانظر هل كلها معتبرة فى التعريف أقول رأيت فى حاشية العطار وشرح شيخ الاسلام على ايساغوجى مايؤيد هذا فقال شيخ الاسلام وأما العرضى فاما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم أولا يمتنع انفكاكه عنها وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة للانسان لانه بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها وبالفعل مفارق لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التى يعرف بها اه وقال الشيخ العطار عليه قال فى شرح المطالع وجماعة خصوا اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة وح يجب تسمية القسمين الآخرين اى الخاصة الشاملة المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام

الى انضمام الخاصة اليه فمدفوع بأن التمييز الحاصل منهما معا اقوى من التمييز الحاصل بالفصل وحده فاذا اريد هنا التمييز الاقوى احتيج الى ضم الخاصة الى الفصل اه ووجه كونه داخلا على ماذكره الش ظاهر بالاولى مما مر عن عبد الحكيم من ان التعريف بالعرض العام مع الفصل أو مع الخاصة أو بالفصل مع الخاصة داخل فى المعرف الا أنهم لم يعتبروها فى الاقسام ووجه كونه غير داخل على ماذكره قدس سره هو ان التعريف عنده منحصر فيما يفيد الاطلاع على الشئ بما هو ذاتى له اوتمييزه عن جميع ماعداه او عن بعض ماعداه او الاطلاع عليه بما هو عرضى له والمركب من العرض العام والفصل مع خاصة ليس واحدا من هذه الاشياء كما لايخفى فافهم هذا ماظهر لمذهن الفاتر والعقل القاصر والله الملهم للصواب ثم انه قدم فى المقدمة ان كلا من الخاصة والعرض العام ينقسم الى ثلاث عشرة صورة فانظر (١) هل كلها معتبرة فى التعريف فتزيد صوره على ماذكر او المعتبر منها بعضها وهو مامر عن الحفنى لم ار من نبه عليه لكن الثانى ربما أخذ من اقتصارهم فى محل البيان تدبر وحرر والله أعلم

﴿ الفصل الثانى فى التعريف اللفظى ﴾ وهو مايقصد به تفسير مدلول اللفظ اى مايقصد به تعيين مسمى اللفظ من بين المعانى المخزونة فى الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما فى المعرف الحقيقى بل فيه احضار معان جزئية مخزونة فى الخزانة عند المدركة مرة ثانية ليتعين ان هذا المعنى قد وضع بازاء ذلك اللفظ فالمقصود من التعريف اللفظى توضيح ماوضع له اللفظ وحقه ان يكون بلفظ مفرد مرادف له كقولهم الغضنفر الاسد والعقار الخمر اواعم منه كقولهم السعدانة نبت وقد يكون بلفظ اخص كقول اهل اللغة اللهو اللعب وهو نوع من اللهو فان لم يوجد المفرد ذكر المركب الذى يقصد به تعيين اللفظ لاتفصيله ويجرى فى الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف وقد طال (٢) الكلام فيه فذهب السيد ومن تبعه الى انه من المطالب التصديقية وانه مقابل للتعريف الاسمى والفرق بينهما ان اللفظى لايفيد تحصيل صورة وانما يفيد تمييزها بالعلم ان اللفظ موضوع بازائها فالحمل له الى التصديق والحكم بأن هذا اللفظ موضوع بازاء ذلك المعنى ولا يندرج تحت القول الشارح واما الاسمى فهو تعريف بالحقيقة ومندرج تحت القول الشارح وان الاسمى لايجوز ان يكون بلفظ مرادف وانه مختص بالاسم واللفظى بخلافه فيهما وان الاسمى انسب بالمفهومات

لئلا يبطل تقسيم الخمس اه يريد بالخمس الكليات الخمس فما قيل الظاهر بل صريحه أنهم شرطوا ذلك فى تسميتها خاصة وليس كذلك بل انما شرطوا ذلك فى الخاصة المعرف بها لاشتراطهم التساوى بين المعرف والمعرف وما فى الحاشية قال بعضهم فيه بحث لانه اذا كان لايسمى خاصة الا اللازمة فاذا تكون المفارقة فهو تحيير منشؤه قلة الاطلاع اه مقتضى هذا أن الخاصة المفارقة بجميع أقسامها والعرض العام بجميع أقسامه معتبران عند المتأخرين دون المقتدمين فانهم انما يعتبرون اللازمة بأقسامها فيتدبر

(٢)(قوله) وقد طال الكلام فيه خلاصته أن السيد ذهب الى انه من التصديق وانه مقابل للتعريف الاسمى وغيره ذهب الى انه من التصور لكن اختلفوا فى ثبوت الفرق بينه وبين التعريف الاسمى وعدمه فذهب السعد الى الثانى وذهب الجلال الدوانى ومير صدر الشيرازى عصريه الى الاول لكن الدوانى فرق بأن التعريف الاسمى تصور المعرف فى المدركة ابتداء والتعريف اللفظى تصوره فيها مرة ثانية ومير صدر الشيرازى فرق بأن التعريف اللفظى يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ والتعريف الاسمى يفيد ذلك لكن بقيد الحيثية وحقق العلامة مير زاهد انه باعتبار افادته ذلك بقيد الحيثية تصديق وباعتبار مجرد افادته التصور يكون تعريفا اسميا

الاصطلاحية واللفظى انسب باللغة متمسكين بأنه اوكان من المطالب التصورية لزم حصول الحاصل لحصول التصور سابقا قال ميرزاهد ولا يخفى ان الصورة قبل التعريف اللفظى حاصلة فى الخزانة لا فى المدركة فانها عند زوال الالتفات اليها تزول عن المدركة وتبقى فى الخزانة ثم اذا وجهت الالتفات اليها تحصل مرة اخرى فى المدركة والمقصود من التعريف اللفظى هذا الحصول لا الحصول السابق مع ان التعريف اللفظى ح يكون بحثا لغويا خارجا عن طريقة اهل المعقول فاوجه بحثهم عنه وذهب المحقق التفتازانى ومن وافقه الى انه من المطالب التصورية زاعمين عدم الفرق بينه وبين التعريف الاسمى وقد مر الفرق بين التعريف الاسمى والتعريف الحقيقى فلا تغفل وتعقب العلامة ميرزاهد مذهب السعد ومن وافقه بأن من البين ان تعريف الامر البديهى كما اذا سئل عن الوجود فقيل ما يكون فاعلا او منفعلا يحتمل التعريف اللفظى ولا يحتمل الاسمى وذهب المحقق الدوانى الى انه من المطالب التصورية والمقصود منه الالتفات الى الصورة المخزونة اى غرض المعرف منه تصور المعرف فى المدركة مرة ثانية وذلك ان للتصور مراتب ادناها ان يستحضر فى المدركة صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلب كما اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء معنى بالنسبة الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل فى سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل بعد القاء لفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور الطلب كما اذا قيل الخلاء محال فيقال ما الخلاء فيجاب عنه بأنه بعدموهوم فهذا تعريف لفظى والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو بمنزلة التصور ابتداء الا أنه من حيث انه مسبوق بلفظ لم يفهم معناه بخصوصه فيصح طلبه عدمن مطلب ما وأعلاها ان تحصل صورة غير حاصلة فى الخزانة وفيه مراتب متفاوتة وأتمها تصور الكنه وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظى وان كان من المطالب التصديقية قطعا الا أنه داخل فى المطالب التصورية على سبيل المجاز بتشبيه احضار الصورة الحاصلة بتحصيل الصورة الغير الحاصلة بجامع أن ذلك الاحضار مسبوق بلفظ لم يحصل احضار تصور معناه بخصوصه منه ويصح طلبه كما فى صورة التحصيل والكسب والمراد من المطالب التصورية ههنا أعم منها حقيقة وتشبيها ويدل على هذا أن القوم علموا تقدم ما الاسمية اى الشارحة لمعنى الاسم على بقية المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق بوجوده ولا يتمشى طلب حقيقته ولا التصديق بهليته المركبة فتعليلهم انما يتم اذا كان التعريف اللفظى داخلا تحت مطلب ما الاسمية لان فهم المعنى من اللفظ يحصل من التعريف اللفظى كما أنه يحصل من التعريف الاسمى فلو لم يكن اللفظى داخلا فى مطلب ما كما أن الاسمى داخل فيه لم يكن هذا المطلب متقدما على سائر المطالب ولم يصح احتياجها اليه ويوضحه ان لنا مطلبين مطلب ما ويطلب به التصور ومطلب هل ويطلب به التصديق والتصور على قسمين تصور بحسب الاسم وهو تصور الشئ باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة فى الخارج وهذا التصور يجرى فى الموجودات قبل العلم بوجودها وفى المعدومات أيضا والطالب له ما الشارحة للاسم وثانيهما تصور بحسب الحقيقة اعنى تصور الشئ الذى علم وجوده والطالب لهذا التصور ما الحقيقية وكذلك التصديق ينقسم الى التصديق بوجود الشئ فى نفسه والى التصديق بثبوته لغيره والطالب

الاول هل البسيطة والثانى هل المركبة وسميت الاولى بسيطة لان مصداقها هو نفس الموضوع من حيث يصح انتزاع وصف الوجود عنه والثانية مركبة لان مصداقها هو الموضوع مع شئ آخر فالتسمية انما هى بالنظر الى ماصدقهما لا الى مفهوم القضية المقصودة وتقدم مطلب ماالشارحة واجب على هل البسيطة فان الشئ مالم يتصور مفهومه لم يكن طلب التصديق بوجوده وعلى ماالحقيقية اذ لم يصدق بالوجود كيف يطلب الحقيقة كما ان تقدم مطلب هل البسيطة على مطلب ماالحقيقية واجب اذ مالم يعلم وجود الشئ لم يمكن ان يتصور من حيث انه موجود وتقدم ماالشارحة على هل المركبة استحسانى بناء على ان لا كمال بعلم احوال المعدومات ومشكوك الوجود كما أن تقدم مطلب ماالحقيقية على هل المركبة استحسانى اذ الاحرى معرفة الكنه اولا ثم العوارض قال العلامة مير زاهد وماذكره من الاستدلال بتعليل القوم انما يتم اذا كان التعريف اللفظى داخلا فى مطلب ما ولهذا تعلم أن التعريف الاسمى هو مطلب ماالاسمية وبه يفهم معنى اللفظ لا بالتعريف اللفظى فانه بعد تصوره فاذا لم يكن التعريف اللفظى داخلا فى مطلب ما لا يتم الاستدلال بذلك مع ان من قال انه من المطالب التصديقية لا ينكر كونه من مطلب ما لكن ذهب الى ان مآله التصديق وقال أبو الفتح انما يتم الاستدلال المذكور اذا لم يكن لمطلب ما الاسمية صورة غير التعريف اللفظى وهو ممنوع اذ الظاهر ان التعريفات الاسمية داخلة فى مطلب ماالاسمية اتفاقا ومن البين انه يكفى لتقدم هذا المطلب على سائر المطالب تقدم التصور الحاصل بالتعريف الاسمى عليها سواء كان التعريف اللفظى من المطالب التصورية أو التصديقية اه وذهب العلامة مير صدر الشيرازى عصرى الجلال الدوانى الى انه من المطالب التصورية زعما منه انه يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ قال العلامة مير زاهد وانت خبير بأنه ح اى حين اذ كان يفيد تصور الخ يصير تعريفا اسميا رسميا ويكون البحث من قبيل البحث اللغوى يعنى اذا اعتبرنا مجردا فادته التصور صار تعريفا اسميا رسميا واذا اعتبرنا افادته ذلك بقيد الحيثية كان من قبيل البحث اللغوى قال وتحقيق المقام انه اذا سئل عن أمر بديهى فقيل ماالوجود مثلا فيقال مايكون فاعلا أو منفعلا فمن شأنه ان يحصل له منه للسائل احضار معنى الوجود والالتفات اليه من بين الصور المخزونة وان يحصل له التصديق بأن لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل ذلك فى العلوم اللغوية فالمقصود منه التصديق وان كان التصور حاصلا فى ضمنه اذ نظر أرباب تلك الصناعات مقصور على الالفاظ واذا قيل ذلك فى العلوم العقلية فالمقصود منه على ماهو وظيفة هذه العلوم التصور وان كان التصديق حاصلا فى ضمنه اه وحاصله ان التعريف اللفظى يحصل منه احضار معنى اللفظ والتصديق بأن اللفظ موضوع لهذا المعنى فاذا ورد فى العلوم اللغوية كان المقصود منه بالذات الثانى وبالعرض الاول اذ نظر أرباب تلك العلوم مقصور على الالفاظ واذا ورد فى العلوم العقلية كان المقصود منه بالذات الاول وبالعرض الثانى على ماتقتضيه وظيفة هذه العلوم قال وفى قولهم ان الغرض من التعريف اللفظى احضار صورة الخ اشارة الى انه يحصله الانسان لغيره لا لنفسه والا يلزم تحصيل الحاصل فان قصد احضار الشئ لا يتصور بدون حضوره اه والله أعلم

(١)(قوله) اما أولا الخ قال الاستاذ المراد بالخاصة فى كلام العلامة أعم أى سواء كانت خاصة مطلقة او اضافية وكذا المراد بالاختصاص فى قوله المختص به أعم اى سواء كان الاختصاص حقيقيا أو اضافيا ولا شك أن النفع والهداية خاصتان اضافيتان للعلم مختصان به اختصاصا اضافيا فصح الكلام اه ﴿ ٢٤ ﴾ (٢) (قوله) وبالعكس فى نحو الاسم كزيد قال الاستاذ لاوجه لمنع قولنا الاسم كزيد فيجوز أن يقال هذا القول ويراد تشبيه الاسم بزيد فيقصد منه تعريفه بعدم الاقتران بأحد الازمنة الثلاثة مع الاستقلال بالمفهومية فانه لم يشترط فى التشبيه أن لا يكون المشبه به فردا للمشبه بل الشرط أن يكون وجه الشبه أقوى وأظهر من المشبه به وههنا كذلك اه

(٣)(قوله) لا أن نفس التقسيم تعريف الخ قال الاستاذ ما أراد العلامة بقوله وكذا التعريف بالتقسيم تعريف الشئ بنفس التقسيم بل أراد تعريفه بالمقسم من قبيل ذكر المبدأ وارادة المشتق وهذا كما يقال فى تعريف الكلمة هى مقسمة الى الاسم والفعل والحرف فهذا القول تعريف الكلمة قطعا لارادة القائل اياه ولا وجه لامتناع هذه الارادة فهو داخل فى الرسم لان المقسمة الى الاسم والفعل والحرف من خواص الكلمة لا توجد فى غيرها فارتفع الاشكال اه

﴿الخاتمة﴾ فى أمور مهمة (الاول) قال العلامة الملوى الحق ان التعريف بالمثال نحو العلم كالنور والاسم كزيد والتعريف بالتقسيم كما تقدم فى معرف الشئ انه مايقتضى تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره داخلان فى الرسم كالتعريف اللفظى لانهما تعاريف بالخواص اذ التعريف فى نحو الاسم كزيد والعلم كالنور تعريف بخاصة المعرف بالفتح التى وقعت باعتبارها المشابهة بين المعرف بالفتح وماشبه هو به المختصة به وهى عدم الاقتران بزمن مع الاستقلال بالمفهومية فى الاول والنفع والهداية فى الثانى والتقسيم المخصوص الواقع لذلك الشئ المعرف بالتقسيم خاصة من خواص المقسم بفتح السين المشددة اه قال العلامة الصبان يؤخذ من كلامه ان المراد بالمثال مايعم المشبه به لاخصوص جزئى الشئ وفى قوله لان التعريف فى نحو الاسم الخ نظر أما أولا (١) فلان النفع والهداية ليسا من خواص العلم لوجودهما فى النور والدليل وغيرهما واما ثانيا فلان زيدا فرد من افراد الاسم فلا يحسن تشبيه الاسم به والحاصل أن التشبيه مسلم فى نحو العلم كالنور دون اختصاص ماوقع التشبيه باعتباره وبالعكس (٢) فى نحو الاسم كزيد فتأمل اه وقال العطار عليه رحمة الغفار جعل المثال والتقسيم من قبيل المعرفات وأنهما رسمان وان قال به غيره تساهل نعم التقاسيم تتضمن التعاريف لان نفس (٣) التقسيم تعريف لان الغرض من كل منهما مختلف اذ الغرض من التقسيم تحصيل الاقسام ومن التعريف تصور المعرف فمن ثم تراهم دائما يقدمون تعريف الشئ على تقسيمه لان الشئ تعرف حقيقته ثم يقسم بعد ذلك الى اقسام واما المثال (٤) فليس مما يورد فى مقام التصورات بل التصديقات يدل عليه قولهم انه جزئى يذكر لايضاح القاعدة فان قلت يعنون بالمثال مايقال للعلم كالنور مثلا قلت هذا تشبيه لا تمثيل فتدبر اه بحروفه والله أعلم (المهم الثانى) اعلم أن الحد لا يكون الا للماهيات المركبة قال فى شرح المطالع الماهية اما لا جزء لها وهى البسيطة أولها جزء وهى المركبة وعلى التقديرين اما أن تكون جزء لغيرها اولا تكون فالاقسام أربعة لا مزيد عليها فالبسيط الذى لا يتركب عنه غيره كالواحد لا يحد اذ الحد لابد له من الفصل ولا شئ مما له فصل بسيط ولا يحد به لان التقدير عدم تركب الغير عنه والبسيط الذى يتركب عنه غيره كالجنس العالى لا يحد لبساطته ويحد به لتركب الغير عنه والمركب الذى لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به لعدم تركب الغير عنه والمركب الذى يتركب عنه غيره كباقى الاجناس غير الجنس العالى فيحد لتركبه ويحد به لتركب الغير عنه فكل مركب محدود بخلاف البسيط وهما اى المركب والبسيط ان تركب عنهما غيرهما يحد بهما والا فلا اه وللحكماء فى تحقيق الاجناس العالية اضطراب فذهب قوم الى ان جنس الاجناس واحد وهو الوجود ورد بأن الجنس يجب ان يقال على الافراد بالتواطئ والوجود مقول بالتشكيك وذهب آخرون

(٤)(قوله) وأما المثال الخ قال الاستاذ المراد بالمثال فى عبارة العلامة مايعم المشبه به لاخصوص فرد (الى) الشئ كما مر فى كلام الصبان ولا امتناع فى أن يقال الاسم كزيد بقصد التشبيه ويراد به تعريف الاسم بعدم الاقتران الخ فزيد فى هذا المثال ليس بمثال بمعنى الجزئى الذى يذكر لايضاح القاعدة بل هو مشبه به ويدخل فى المثال بهذا المعنى الامر المباين للممثل له كقولنا العلم كالنور وغيره كالمثال المذكور وبهذا يسقط جواب السؤال الآتى أيضا اه

الى ان الاجناس العالية اثنان الجوهر والعرض وقيل انها اربعة الجوهر والكم والكيف والمضاف وذهب المحققون منهم كارسطو الى انها عشرة وهى المسماة بالمقولات العشر المجموعة فى قول بعضهم

الجوهر الكم كيف والمضاف متى * اين ووضع له ان ينفعل فعلا

وقد نظمها العلامة السجاعى فى ابيات وشرحها وكتب عليها العلامة العطار حاشية وهى هذه

ان المقولات لديهم تحصر * فى العشر وهى عرض وجوهر
فأول له وجود قاما * بالغير والثانى بنفس داما
مايقبل القسمة بالذات بكم * والكيف غير قابل لها ارتسم
اين حصول الجسم فى المكان * متى حصول خص بالازمان
ونسبة تكررت اضافه * نحو أبوة أخا لطافه
وضع عروض هيئة لنسبة * لجزئه وخارج فأثبت
وهيئة لما أحاط وانتقل * ملك كثوب أو اهاب اشتمل
ان يفعل التأثير أن ينفعلا * تأثر ما دام كل كملا

وليس لهم برهان على الحصر بل عولوا على الاستقراء الناقص فهذه الاجناس العشرة العالية المسماة بالمقولات كل منها جنس لما تحته لا عرض عام وما تحته من الاقسام الاولية أجناس لا أنواع وتمام هذا الكلام مبسوط فى محله من الطبيعيات والله أعلم (المهم الثالث) ثبوت الحد للمحدود لا يبرهن عليه بوجهين احدهما ان حقيقة الحد هى حقيقة المحدود واجزاؤه على التفصيل وثبوت الشئ لنفسه اوثبوت اجزائه له لا يتوقف على شئ بل يكفى فيه تصوره ثانيهما الاستدلال على ثبوت شئ لشئ يتوقف على تعقلهما فالدليل على ثبوت الحد للمحدود يتوقف على تعقل المحدود المستفاد من ثبوت الحد له فلو توقف ثبوت الحد له على دليل لزم الدور افاده العلامة العطار (المهم الرابع) التعريفات الحقيقية والاسمية قد تنقض وقد تعارض لكن معنى نقضها ان يدعى الناقض بطلان التعريف مستدلا بأنه غير جامع او غير مانع او مستلزم لفساد آخر من دور او تسلسل ونحوهما ومعنى معارضتها هو ان يقال هذا الشئ حده وحقيقته كذا فالنقض والمعارضة فى التعريف غير النقض والمعارضة بالمعنى المصطلح عليه فى الادلة قال السيد فى تعريفاته النقض لغة هو الكسر وفى الاصطلاح هو بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته او نفيه عن دليل المعلل الدال عليه فى بعض من الصور فان وقع بمعنى شئ من مقدمات الدليل على الاجمال سمى نقضا اجماليا لان حاصله يرجع الى منع شئ من مقدمات الدليل على الاجمال وان وقع بالمنع المجرد او مع السند سمى نقضا تفصيليا لانه منع مقدمة والمعارضة لغة هى المقابلة على سبيل الممانعة واصطلاحا هى اقامة الدليل على خلاف ماقام الدليل عليه الخصم اه المراد واما التعريفات اللفظية فيرد عليها المنع اى النقض التفصيلى فقط لانها من المطالب التصديقية فيدفع بالنقل عن اهل اللغة او الاصطلاح افاده العلامة العطار (المهم الخامس) القاعدة المشهورة من ان كل كلى جزء من جزئيه قبل اغلبيته ان لم يقيد الكلى بالذاتى صراحة او ملاحظة لان بعض الكليات كالخاصة وهى نحو الضحك والعرض العام وهو نحو المشى لايكون كذلك وتعقبه (١) العلامة العطار بأنه مبنى على مافهمه من ان الجزئى لنحو الضحك والمشى هو الضاحك والماشى ومعلوم ان الضحك والمشى ليسا جزئيين حقيقيين لذات الضاحك والماشى وان

(١) (قوله) وتعقبه العلامة العطار الخ قال الاستاذ فى هذا الكلام نظر بوجوه (اما) أولا فلان هذه القاعدة أعنى الكلى جزء من الجزئى انما يذكرونها فى بيان وجه تسمية الكلى والجزئى بهما ولاشك أن كلية الكلى كما هى ثابتة بالنسبة الى جزئياته الحقيقية كذلك هى ثابتة بالنسبة الى معروضاته أيضا فالماشى والضاحك كما هما كليان بالنسبة الى أفرادهما القائمة بزيد وعمرو وبكر وغيرهم كذلك هما كليان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر انفسهم الذين هم معروضون لهما الا انهما ذاتيان لافرادهما الحقيقية وعرضيان لافرادهما المعروضة فحينئذ لو أريد بالجزئى الجزئى بحسب الحقيقة دون الجزئى الاعم منه ومن الجزئى بحسب العروض يلزم أن تكون تسمية الكلى كليا خاصة بالنسبة الى الجزئيات بحسب الحقيقة وهو باطل قطعا فينبغى أن يراد بالجزئى أعم من أن يكون بحسب الحقيقة أو بحسب العروض فتكون التسمية عامة فتكون القاعدة أغلبية لا كلية

كانا جزئيين من مفهومه وهو اخذ بالظاهر ووقوف عند النظرة الاولى واما عند الرجوع للتأمل الصحيح وان الكلى فى نحو الضحك ونحو المشى وهو المطلق منهما له جزئيات وهى اشخاصه القائمة بنحو زيد وعمرو من افراد الضحك والمشى لان العرض يتشخص بتشخص محله فكل واحد من نحو الضحك ونحو المشى جزء من جزئيه المخصوص وهو الضحك القائم بزيد مثلا والمشى القائم به على أنه لو عمم الجزء بشموله لجزء المفهوم ايضا اى كشموله لجزء الذات صح أن يجعل الضحك والمشى جزئين من الضاحك والماشى ايضا اى كما انهما جزآن من الضحك القائم بزيد مثلا والمشى القائم به فتدبر قال واعلم أنه يفهم مما قررناه وجه التسمية بالكلى والجزئى وان المنسوب اليه فيهما ما هو فان الكلى كالحيوان مثلا منسوب الى الكل الذى هو الانسان مثلا والجزئى كزيد منسوب الى جزئه الذى هو الانسان أو الحيوان فصدوق الكلى جزء ينسب اليه الجزئى ومصدوق الجزئى كل ينسب اليه الكلى وههنا بحث شريف وهو أنه كيف يتصور كون الكلى جزء لجزئياته وهو محمول عليها بالمواطأة والجزء لا يحمل على كله بالمواطأة فان الجزء بحسب الذات والوجود غير كله ولا بد فى الحمل من الاتحاد بحسبهما والجواب ان الجزء مقدم على كله من حيث كونه جزءه فان كان جزء فى الخارج تقدم عليه فى الخارج وان كان فى العقل تقدم عليه فى العقل والكلى جزء عقلى لجزئياته فهو متقدم عليها ومغاير لها فى العقل والمعتبر فى الحمل هو الاتحاد فى الخارج وهذا لا ينافى التغاير فى العقل بل لا بد له منه فان الحمل هو اتحاد المتغايرين ذهنا فى الخارج محققا او هو هو ما وفى كون الجزئى لا يحمل كلام طويل بسطناه فى مقولات السيد البلدى اه بحذف وتصرف (المهم السادس) كل من الجزئى والكلى ثلاثة اقسام طبيعى ومنطقى وعقلى فاذا قلنا زيد جزئى فذات زيد من حيث تمنع الشركة جزئى طبيعى ومفهوم الجزئى أعنى ما يمنع الشركة جزئى منطقى والمجموع المركب منهما جزئى عقلى واذا قلنا مثلا الحيوان كلى ففهوم الحيوان وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة معين فى نفسه ومفهوم الكلى وهو ما لا يمنع تصوره من صدقه على كثيرين من غير اعتبار كونه حيوانا أو غيره معنى آخر غير المعنى الاول فالاول الكلى الطبيعى والثانى الكلى المنطقى والمركب منهما هو الكلى العقلى قال السيد مفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة النامى الحساس المتحرك بالارادة امر يعرض له فى العقل حالة اعتبارية هى كونه غير مانع من الشركة ونسبة هذا العارض المسمى بالكلية الى ذلك المعروض فى العقل كنسبة البياض العارض للثوب فى الخارج اليه فكما ان البياض اذا اشتق منه الابيض المحمول بالمواطأة على الثوب كان هناك معروض هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض ومجموع مركب من المعروض والعارض تكون الكلية اذا اشتق منها الكلى المحمول بالمواطئة على الحيوان كان هناك معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكلى ومجموع مركب من المعروض والعارض اه وكذا يقال فى أنواع الكلى الخمسة الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام فالمتحصل من ضرب هذه الاقسام الثلاثة فى الكلى وأقسامه الخمسة ثمانية عشر يزاد عليها أقسام الجزئى الثلاثة تصير الجملة احدى وعشرين لكن قال مولوى اسماعيل المرادآبادى والحق أن ارتكاب القول بجريان هذه الاعتبارات فى الجزئيات قياسا على الكليات لا يخلو عن تحمل أما الجزئى المنطقى فلأنه يقتضى أن المنطقى يبحث عنه مع أن المنطق لا يبحث عن الجزئيات

(والجزئى)

ان لم يقيد بالذاتى صراحة أو ملاحظة فان الخاصة كالضاحك والعرض العام كالماشى ليسا بجزأين لافرادهما المعروضة أعنى زيد وعمرا وغيرهما وهذا مراد صاحب القيل فالمراد من الضحك والمشى فى قوله هو الضاحك والماشى فان المنطقيين كثيرا ما يتسامحون فيذكرون مبدأ الاشتقاق ويريدون المشتق ويدل على كون القاعدة أغلبية تصريح كثير من العلماء بهذا القيد حيث يقولون الكلى جزء من الجزئى غالبا كما لا يخفى على من تتبع كتب الفن (واما) ثانيا فلان التشخص خارج عن الشخص عند المحققين ليس بجزء له فلا يكون الضحك والمشى جزئين لاشخاصهما الا أن يقال كلامه مبنى على مذهب من يجعل التشخص جزأ من الشخص (واما) ثالثا فلان جعل الضحك والمشى جزأين من مفهوم الضاحك والماشى لا يجدى نفعا فانهما ليسا بكليين بالنسبة الى مفهوم الضاحك والماشى اذ المعتبر فى الكلى هو الحمل بالمواطأة ولا يصح حمل الضحك والمشى

والجزئى الطبيعى لايصح اذ لاتستعمل الطبيعية الافى الكليات كما أن الجزئى العقلى فيه أيضا ضعف ظاهر فان الجزئيات لاتحصل فى العقل اه بتوضيح من الشوشرى قال العلامة الهم اغفر فى تحفة شاهجهانى بعد نقل ماذكر مانصه اقول تسمية الجزئى بهذه الاسامى بتبعية الكل كما أن تسمية القضايا السوالب بالحملية والمتصلة والمنفصلة بتبعية الموجبات والا ففيها سلب الحمل والاتصال والانفصال فلاضير بعدم جريان وجوه التسمية فى الجزئى اه قال ميرزاهد وصرح شارح المطالع فى رسالة تحقيق الكليات بأن اطلاق الكلى على المفهومات الثلاثة بالاشتراك اللفظى اه والكلى الطبيعى هى الماهية من حيث هى معروض للكل المنطقى كما هو صريح كلام السعد على الشمسية واتفق المتقدمون والمتأخرون على أن الماهية مع اتصافها بالكلية واعتبار عروضها التى هى الكلى الطبيعى لاوجود لها فى الخارج استقلالا وان كانت مشخصة كيف وهى كلية قال الشيخ وكون الماهية مع اتصافها بالكلية واعتبار عروضها لها موجودة لادليل عليه بل بديهية العقل حاكمة بأن الكلية تنافى الوجود الخارجى اه واختلفوا هل يوجد الكلى الطبيعى خارجا بوجود اشخاصه حيث كان من غير تمتنع الوجود فى الخارج كشريك البارى ومن غير المعدوم الممكن كالعنقاء اوهو من الامور الانتزاعية وتحققه فى الفرد بالذهن فقط فذهب الى الثانى المتأخرون قائلين ان الاشخاص هويات بسيطة فى الخارج وان عرض لها التركيب فى الذهن فانه ينتزع العقل منها بحسب اعتبار المشاركات فى الجزء الاعم كالحيوانية واعتبار المباينات بسبب الفصول كالناطقية والصاهلية أمورا كلية هو الجنس والفصل وغيرهما من الخواص فهذه الكليات كلها منتزعة من الهويات البسيطة الا ان الفرق بين الذاتى والعرضى ان ماينتزع من ذواتها يسمى جزئيا لها وذاتيا منها وماينتزع عنها اى عن تلك الاشخاص والهويات البسيطة بملاحظة أمر خارج كانتزاع الضحك بواسطة ادراك الامور الغريبة مثلا يسمى عرضيا لعروضه للذات واستناده لأمر خارج وملخصه قول شارح المطالع والذى يخطر بالبال ان الكلى الطبيعى لاوجود له فى الخارج وانما الموجود فى الخارج هى الاشخاص ثم قال فان قلت اذا لم يكن فى الوجود الا الاشخاص فمن أين تحققت الكليات قلت العقل ينتزع من الاشخاص صورا كلية مختلفة تارة من ذواتها واخرى من الاعراض المكتنفة بها بحسب استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا فى العقل اه واستدلوا على ذلك بأمور ثلاثة كلها واردة على القول بوجوده فى الخارج (الاول) انه ان أريد أنه جزء للموجود الخارجى فى الخارج فممنوع بل هو محل النزاع وان أريد أنه جزء له فى الذهن فلانسلم ان الجزء الذهنى للموجود الخارجى يجب ان يكون موجودا فى الخارج (والثانى انه لو كان موجودا فاما بوجود الفرد وهو محل نظر لانه ان كان كل واحد منهما موجودا بذلك الوجود يلزم قيام معنى واحد بمحال مختلفة وان كان الموجود مجموعهما فقط يلزم وجود الكل بدون اجزائه وكلا اللازمين محال قطعا واما بوجود مغاير له فلا يصح الحمل لان الحمل يقتضى الاتحاد فى الوجود (والثالث) ان كل موجود فى الخارج فهو متشخص بالبديهة ولاسبيل الى ذلك هنا وذهب المتقدمون الى الاول أعنى ان وجوده خارجا بوجود اشخاصه وافراده بمعنى ان فى الخارج شيئا يصدق عليه الماهية التى اذا اعتبر عروض الكلية لها كانت كليا طبيعيا كزيد وعمرو قال الشيخ الطبيعة التى يعرض الاشتراك لمعناها فى العقل موجودة

على الضاحك والماشى بالمواطأة فلايدخلان بهذا التحمل تحت القاعدة المذكورة (واما) رابعا فلان الاتحاد بحسب الذات ليس بواجب فى الحمل وانما يكفى الاتحاد بحسب الوجود كما لايخفى على ماهر الفن (واما) خامسا فلان كون الكلى جزأ عقليا للجزئيات لايوجب صحة الحمل فان الجزء العقلى فى مرتبة التجريد أعنى بشرط لاشئ لايحمل على الكل لان فى هذه المرتبة مغايرة بحتة ولابد فى الحمل من الاتحاد وكذلك فى مرتبة الخلط أعنى بشرط شئ فان فى هذه المرتبة اتحادا محضا ولابد فى الحمل من المغايرة أيضا لان الحمل اتحاد المتغايرين ذهنا فى الخارج بل انما يصح الحمل فى مرتبة الاطلاق أعنى مرتبة لابشرط شئ فان هذه المرتبة جامعة للاتحاد والمغايرة معا وتوضيحه أن الكلى كالانسان بشرط لاشئ أعنى بشرط عدم التشخص جزؤ لزيد وغير محمول عليه وبشرط شئ أعنى بشرط التشخص عين له وغير محمول أيضا ولا بشرط شئ أعنى لابشرط

فى الخارج اه واستدلوا على ذلك بثلاثة أمور ايضا (الاول) ماتفقوا عليه من أن الماهية اذا لم يكن تشخصها نفسها لابد له أى للتشخص والتعين الخارجى من علة وتلك العلة اما نفسها فينحصر نوعها فى فرد ضرورة وحدة المعلول عند وحدة العلة لكن انحصار نوعها فى فرد واحد باطل بالمشاهدة واما غيرها فتعلل بموادها اى ذاتياتها أو اعراض تكشفها وهو الواقع وح يلزم وجودها خارجا فان الاحتياج فى الاتصاف بالتشخص الى العلة يقتضى أن يكون الاتصاف به خارجيا والاتصاف الخارجى يقتضى وجود الموصوف فى الخارج (والثانى) انا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان على اشخاصه النوعية كالانسان حيوان أو الشخصية كزيد حيوان ليس محتاجا الى ملاحظة امر خارج عنه كما فى اطلاق العين على معاينه فى قولنا الذهب عين والجارية عين الخ وكما فى اطلاق الابيض على الجسم لان معنى الحمل فى الحمليات هو كون الموضوع فى نفسه بحيث يصح الحكم عليه بأنه هو المحمول وهذه الحيثية تختلف بحسب اختلاف الحمل ففى حمل الذاتيات مثل الاطلاق الاول نفس حيثية ذات الموضوع وفى حمل الموجود مثل الاطلاق الثانى فى حيثية اسناده الى الجاعل وفى حمل الاوصاف العينية مثل الاطلاق الثالث قيام مبدأ المحمول اى منشأ به وح نجزم بأن الشئ الذى حمل عليه الحيوان منقوم بالحيوان لانه جزؤه فهو داخل فى قوامه وحقيقته ولا نعنى بالجزء الا ما يتقوم به الشئ اى ما لا يمكن تحصيل ماهيته بدونه مع قطع النظر عن وجود ذلك الشئ المتقوم بالجزء وعدمه لان الكلام مفروض فى تقوم الماهية المركبة بجزئها فيشمل سائر الماهيات المركبة موجودة فى الخارج اولا فاذا ثبت تقومها بالجزء وعرض لها الوجود خارجا يجب ان يوجد جزؤها خارجا ضرورة اتحاد الكل والجزء فى طرف الوجود (والثالث) انه لاشك ان بعض الاشخاص كالانسان يشارك بعضا آخر كالفرس دون بعض كالشجر فى امر وهو الحيوانية مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض فذلك الامر المشترك تتقوم به الاشخاص فى حد ذاتها ولاشك ان ما يتقوم به الموجود يجب أن يكون موجودا فاندفع الاعتراض من المتأخرين بالامر الاول من الامور الثلاثة المارة التى استدلوا بها وهو قولهم انه ان أريد انه جزء للموجود الخارجى فى الخارج الخ وذلك لان الجزء ما يتقوم به الشئ ولا تعلق له بالخارج والذهن بل تتقوم به الماهية مع قطع النظر عن الوجود والعدم نعم انه ينقسم الى خارجى غير محمول كالخشب للسرير والجدار للبيت فلا يقال البيت جدار لان الحمل يقتضى الاتحاد فى الوجود والجزء الخارجى للشئ له وجود متقدم عليه فى الخارج فله وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلو حصل له مع المركب وجود آخر كان له وجودان ح وهو محال والى ذهنى محمول فى قولنا مثلا الانسان حيوان انه أخذ من حيث هو هو اى من غير التفات الى أن يكون معه شئ أو لا يكون وذهنى غير محمول كالحيوان ان أخذ بشرط لاشئ اى بشرط أن لا يكون معه زيادة مشخصة على ما حقق فى موضعه وأجابوا عن الاعتراض من المتأخرين بالامر الثانى وهو قولهم انه لو كان موجودا فاما بوجود الفرد أو وجود مغاير له على اختيار الشئ الاول بأن الوجود واحد فى الخارج والموجود اثنان فى الذهن فاهو اثنان فى الذهن موجود فى الخارج بوجود واحد شخصى ثم العقل يعتبر تلك الطبيعة المحضة من حيث هى مع قطع النظر عن العوارض وح يحصل اثنان الطبيعة المحضة والطبيعة المخلوطة وهما

التشخص ولاعدمه كلى له ومحمول عليه فرتبته الجزئية وهى مرتبة التجريد غير مرتبة الحمل وهى مرتبة الاطلاق فلابد من هذا التفصيل فى الجواب وما ذكرناه من كون الانسان جزأ للشخص فهو على مذهب غير المحققين من كون التشخص جزأ من الشخص واما على مذهبهم فالانسان عين لاشخاصه اذ التشخص عندهم ليس بداخل فى الشخص بل هو عارض اه والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله فى البدأ والختم والصلوة والسلام على النبى الاكرم وعلى آله وصحبه وكل سالك سبيله الاقوم آمين

متغايران فى الذهن ومتحدان فى الوجود وربما يقال لذلك الوجود من حيث انه للطبيعة المحضة الوجود الالهى والوجود قبل الكثرة لانه ليس الا بعناية الله تعالى واما من حيث انه للشخص وان كان بعناية الله تعالى ايضا الان فصحح استناده اليه سبحانه العوارض المادية على انا لانسلم محالية قيام الشئ الواحد بأمرين مطلقا اذ محاليته انما ثبتت فى العرض الموجود لا الامور الاعتبارية لانتزاعية والوجود منها واجابوا عن الاعتراض من المتأخرين بالامر الثالث وهو قولهم ان كل موجود فى الخارج فهو متشخص بأنه حكم وهمى اذ لا يخفى ان الشئ لا يصير محسوسا بالذات او بالعرض الا بعد اقترانه بعوارض مخصوصة من الاين والوضع ونحوهما والطبيعة لما اعتبرت مجردة عنها لم تكن محسوسة لا بالذات ولا بالعرض وتفصيله ان المحسوسات لها مراتب الاولى نفسها من حيث هى وفى هذه المرتبة لا يصدق عليها الا ذاتياتها والثانية نفسها من حيث انها موجودة وفى هذه المرتبة تصدق عليها الذاتيات والوجود وما يحذو حذو وجودها من العرضيات والثالثة نفسها من حيث اتصافها بعوارض مخصوصة من الاين والوضع ونحوهما وفى هذه المرتبة يتعلق بها الحس وتصير محسوسة بالذات أو بالعرض مثلا حقيقة الانسان حال اقتران العوارض التى هى خارجة عنها موجودة فى الخارج فتكون تلك الحقيقة من حيث هى هى وذاتياتها التى هى متحدة معها موجودة فى الخارج كما تشهد به الضرورة كيف ولو لم تكن موجودة يلزم مفارقتها عن نفسها وبطلانه حال مقارنتها للعوارض بل لا يتصور مقارنتها لها وتلك الحقيقة ليست معينة فى حد ذاتها الا ان تعينها ليس عينها ولا جزئها فيمكن ان تلاحظها لا بشرط شئ وتعرض لها الكلية ويكون كليا طبيعيا ويمكن أن تلاحظها بشرط شئ فتعرض لها الجزئية ويكون فردا وحصة فظهر ان الماهية مع قطع النظر عن الاعراض المخصوصة موجودة وليست بمحسوسة اصلا قال عبد الحكيم على أنه لو كان بين الماهية وجزئها اختلاف بالذات بأن تكون الماهية موجودة فى الخارج وجزؤها موجود فى الذهن فقط لزم أن يكون لشئ واحد ماهيتان ماهية موجودة فى الخارج وأخرى موجودة فى الذهن لان المفروض ان الجزء موجود فى الذهن فقط ان قلنا بالتركيب فى الماهية حقيقة او يلزم ان يكون اطلاق الجزء على أحدهما الى احد الجزئين وهو الجزء الذهنى مجردا اصطلاح كما قاله المتأخرون المنكرون لوجود الكلى الطبيعى خارجا قال العطار لكن هذا الاصطلاح له مصحح لغوى فقد صرح بعض المحققين بأن اطلاق المركب على ما لا يكون مركبا الا فى العقل فقط على سبيل المجاز وعليه فاطلاق الجزء على الجزء المفروض انه ذهنى للموجود الخارجى تجوز بتشبيهه بالجزء الخارجى فثبت بما ذكر ان الكلى الطبيعى موجود فى الخارج وهو التحقيق الذى ينبغى المصير اليه وقول الامير واختلفوا هل توجد اى الماهية فى ضمن الافراد والتحقيق انها اعتباريات وتحققها فيه اى فى الفرد بالذهن فقط خلاف التحقيق واما استدلال الرازى فى شرح الشمسية على وجود الكلى الطبيعى فى الخارج بأنه جزء من هذا الحيوان الموجود فى الخارج وجزء الموجود موجود فقد رده العلامة السعد فى شرحه عليها بأنا لا نسلم ان المطلق جزء خارجى من الشخص بل ذهنى والجزء الذهنى لا يجب وجوده فى الخارج وأيضا لو كان المطلق جزأ خارجيا من الاشخاص وهو معنى واحد لزم اتصافه بصفات متضادة ووجوده فى زمان واحد فى امكنة مختلفة لان حصول الكلى فى الخارج فى المكان يوجب حصول اجزائه

الخارجية فيه فتأمل قال بعض الفضلاء وأما الكلى العقلى والمنطقى ففى وجودهما خارجا خلاف ايضافمن قال بوجود الاضافة قال بوجود المنطقى ولزمه القول بوجود العقلى لانه مركب من الطبيعى والمنطقى الموجودين ومن منعه منع وجود المنطقى ولزمه عدم وجود العقلى ضرورة عدم وجود احدأجزئه اه وفيه مجال للبحث وتحقيق هذا البحث يطلب من العلم الطبيعى ولذلك قال السيدان البحث عن وجود هذه الكليات فى الخارج خارج عن هذه الصناعة اه ملخصامن حاشيتى العلامة العطار على الخبيصى وعلى المطلع لشيخ الاسلام مع زيادة ما (المهم السابع) فى تعريفات المحقق الجرجانى ماهية الشئ مابه الشئ هو هو وهى من حيث هى هى لاموجودة ولامعدومة ولاكلى ولاجزئى ولاخاص ولاعام قيل وهو منسوب الى ما والاصل المائية قلبت الهمزة هاء لئلا يشتبه بالمصدر المأخوذ من لفظ ما والاظهر أنه منسوب الى ماهو جعلت الكلمات ككلمة واحدة ثم هى تطلق غالبا على الامر المتعقل مثل المتعقل من الانسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجى ثم الامر المتعقل من حيث انه مقول فى جواب ماهو يسمى ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج يسمى حقيقة ومن حيث امتيازه عن الاغيار هوية ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولا ومن حيث انه محل الحوادث جوهرا وعلى هذا اى ومن حيث انه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ماهو نوما وقس ثم هى حقيقية واعتبارية والاولى مالها تحقق فى الخارج وتنقسم الى نوعية وهى التى تكون فى افرادها على السوية فان الماهية النوعية تقتضى فى فرد ما تقتضيه فى فرد آخر كالانسان فانه يقتضى فى زيد مايقتضيه فى عمرو والى جنسية وهى التى لاتكون فى افرادها على السوية كالحيوان فانه يقتضى فى الانسان مقارنة الناطق ولايقتضيه فى غيرذلك والثانية هى التى لاوجود لها الافى عقل المعتبر مادام معتبرا وهى مابه يجاب عن السؤال بماهو كما ان الكمية مابه يجاب عن السؤال بكم اه ومن غير الغالب اطلاقها على الامر المتعقل بالنظر للوجود الخارجى فقط اومع التشخص على مامر توضحيه قال العلامة الامير فى رسالته اتحاف الانس فى العلمين واسم الجنس ومما ينبغى التنبه له ان الماهية بشرط لاشئ هو الكلى من حيث كليته وهذا لايحتوى عليه الفرد والماهية بشرط شئ هو نفس الجزئيات فانها ماهيات بتشخصات اه وهو مبنى على خلاف مامر عنه من انها اعتباريات فتنبه (هذا) أطيب خلوق جمعته مما ادخره العلامة العطار وأضوأ سراج اقتبسته من مطالع الانظار على طوالع الانوار وانفع ثمر اقتطفته من جنى رياض العلامة السنوسى وابدع زبدا متخضته جهابذة المحققين كالعلامة الطوسى

وانى لذو عجز وجهل وانما ❊ طريق أولى التحقيق فى السير أتبع
وقال اناس ذا بديع ولم نجد ❊ له شبها بين الخلائق يشفع
فقلت متى صح الحديث فانه ❊ بحسن ختام للبرية ينفع

والله ولى التوفيق والهداية الى أقوم طريق واسأله بوجاهة وجه نبيه الكريم أن يجعله فى حيز القبول نافعا به النفع العميم انه على ذلك قدير وبالاجابة لما أملناه جدير (وقد) تم جمعه ليلة الخميس المبارك الرابع والعشرين وهو الثانى من الرابع من الثامن من السابع عشر من الرابع عشر من هجرة سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه وكل ناسج على منواله والحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا

(الحمد)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد فقد تم بحمد الله وعونه طبع السوانح الجازمة فى التعاريف اللازمة بالمطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية فى دولة السلطان الاعظم والخاقان الافخم المحفوظ بالآيات والسبع المثانى مولانا السلطان الغازى (عبد الحميد) خان الثانى الامم انصره نصرا تعزبه الدين وتنجز وعده وكان حقا علينا نصر المؤمنين وذلك فى يوم الخميس فى خمس وعشرين من شعبان سنة ١٣٢٢ طبعت هذه الرسالة على ذمة ملتزمها الشيخ صالح مجلد

فهرست السوانح الجازمة فى التعاريف اللازمة

صحيفة
٢ خطبة الكتاب
٢ المقدمة فى الكليات الخمس وأقسامها
٤ الفرق بين الجنس والفصل وبين العرض العام والخاصة
٥ المراد بالناطق والضاحك فى تعريف الانسان
٥ جعل الاجناس والفصول ذاتية هو اصطلاح الفلاسفة والمناطقة دون المتكلمين
٦ الفصل الاول فى المعرف وشروطه وأقسامه
٦ المبحث الاول فى بيان حقيقته
٦ استعمال أرباب العربية الحد بمعنى المعرف
٧ الجمل فى التعريف غير مقصود بالذات
٨ المبحث الثانى فى شروط التعريف
٨ اقسام الدور
٩ قول الامام تعريف الشئ محال والجواب عنه
١٠ المبحث الثالث فى أقسام التعريف
١٠ المدار فى الحد وفى الرسم وفى تمام كل ونقصه
١٠ الفرق بين التعريف الاسمى والتعريف الحقيقى
١١ المتفق عليه من الحد التام والمختلف فيه منه
١١ الخلاف فى وجوب تقديم الجنس على الفصل وعدمه
١٢ المتفق عليه من الرسم التام والمختلف فيه منه
١٢ الخلاف فى جواز التعريف بالمفرد ومنعه
١٣ الخلاف فى اشتراط مساواة التعريف للمعرف فى الصدق وعدمه
١٤ المتفق عليه من الحد الناقص والمختلف فيه منه
١٥ المتفق عليه من الرسم الناقص والمختلف فيه منه
١٧ صور التعريف احدى وسبعون

١٩ الجدول المتعلق بصور التعريف
٢٠ تتمة فيما يزاد على الصور المذكورة
٢١ الفصل الثانى فى التعريف اللفظى
٢٢ الخلاف فى كونه من التصديق أو من التصور
٢٤ الخاتمة فى أمور مهمة الاول فى التعريف بالمثال وبالتقسيم
٢٤ المهم الثانى فى أن الحد لا يكون الا للماهيات المركبة
٢٤ اضطراب الحكماء فى تحقيق الاجناس العالية
٢٥ المهم الثالث فى أن ثبوت الحد للمحدود لا يبرهن عليه
٢٥ المهم الرابع فى أن التعريفات الحقيقية قد تنتقض وقد تعارض
٢٥ المهم الخامس فى تحقيق القاعدة المشهورة من أن كل كلى جزء لجزئيه
٢٦ المهم السادس فى تقسيم كل من الجزئى والكلى الى طبيعى ومنطقى وعقلى
٢٧ الخلاف فى وجود الكلى الطبيعى وعدم وجوده
٢٨ المهم السابع فى الماهية قيل أصلها مائية وقيل ماهو وفى أن الامر المتعقل من نحو الانسان وهو الحيوان الناطق يقال له ماهية وحقيقة وهوية وذات وجوهر ونوع ونحو ذلك على اختلاف الاعتبار

بيان الخطاء والصواب للسوانح

صحيفه	سطر	خطا	صواب
٤	١٩	اوعرفيا اوشرعيا	أوشرعيا اوعرفيا
٥	١٠	والفعل لابد	والفصل لابد
١٠	٢٤	ومدار التام	ومدار التمام
١١	٣٠	ثم حقيقة	تم حقيقة
١٤	١٤	من جه	من وجه
١٦	٢٨	رسما	سيما
١٦	٢٩	شاجهانى	شاهجانى
١٧	١٩	ويسمى رسما	وسمى رسما
١٧	٢٥	لها	لهما
١٨	١٠	الها	اليها
١٨	١٩	سبعون	سبعين
١٨	٢١	هذه	لهذه

بيان الخطاء والصواب للهامش

صحيفه	سطر	خطا	صواب
٧	٤	المفارقة	المقارنة
٧	٣٤	لايورث	يورث
٢١	٣٣	بقيد	لابقيد